



دور المحاسبة الجنائية وحوكمة الشركات والعلاقة التكاملية بينهما في
الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المساهمة العامة الأردنية
**The Role Of Forensic Accounting And Corporate
Governance And The Complementary Relationship Between
Them To Face Financial And Administrative Corruption In
The Jordanian Public Shareholding Companies**

إعداد الطالبة

لينا مصطفى برغل

الرقم الجامعي (401310074)

إشراف

الأستاذ الدكتور محمد مطر

قدمت هذه الرسالة إستكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في

المحاسبة

قسم المحاسبة والتمويل

كلية الأعمال

جامعة الشرق الأوسط

كانون ثاني 2015

تفويض

أنا لينا مصطفى صالح برغل أفوض جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً وإلكترونياً للمكتبات أو المنظمات، أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلميّة عند طلبها.

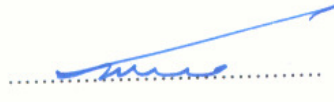


الإسم: لينا مصطفى صالح برغل.

التاريخ: 2015/1/27.

التوقيع: 

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها: "دور المحاسبة الجنائية وحوكمة الشركات والعلاقة التكاملية بينهما في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المساهمة العامة الأردنية". وأجيزت بتاريخ: 27/1/2015.

التوقيع	جهة العمل	أعضاء لجنة المناقشة
	جامعة الشرق الأوسط	رئيساً / مشرفاً الأستاذ الدكتور محمد مطر
	جامعة الشرق الأوسط	عضواً الدكتور إسماعيل أحمر
	الجامعة الهاشمية	ممتحناً خارجياً الأستاذ الدكتور حسام الدين الخدّاش

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين الذي وفقني وألهمني الطموح وسدد خطاي وزادني علماً. إنطلاقاً من العرفان بالجميل، فإنه ليسرني أن أتقدم بالشكر والإمتنان إلى معلّمي ومشرفي الذي أحاطني بالمتابعة والدعم والنصيحة وغمرني بجهده ووقته ونهلت من علمه الأستاذ الدكتور محمد مطر فله مني خالص الشكر وعظيم الإمتنان.

كما أوجه شكري وتقديري إلى رئيس وأعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة وعلى ما تكبده من عناء في قراءتها وإغنائها بمقترحاتهم القيّمة. وأتقدم بالشكر والإعتزاز لأساتذتي في كلية الأعمال بجامعة الشرق الأوسط وخاصة من هم في قسم المحاسبة.

وأخيراً وليس أخراً، أتقدم بأسمى معاني الشكر والعرفان والتقدير لكل من ساهم وقدم لي المساعدة والمشورة لإتمام هذه الرسالة...

عطوفة الأستاذ مصطفى البراري رئيس ديوان المحاسبة، وعطوفة الأستاذ برهان عكروش مراقب الشركات العام، وعطوفة الأستاذ رمزي نزهة عضو هيئة مكافحة الفساد، وعطوفة الأستاذ حاتم القواسمي رئيس جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين ورئيس الإتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب، والسادة أعضاء جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، والسيدة لينا زرافيلي السكرتيرة التنفيذية للجمعية، والأستاذ المحامي ناصر حسين.

الباحثة

الإهداء

إلى حبيبتي... إلى ملاكي في الحياة... إلى معنى الحب والحنان والتفاني... إلى بسمتي
وسر الوجود... إلى من كان دعاؤها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي... إليك يا ينبوع الصبر
والتفاؤل والأمل... إليك أُمي

إلى العالي الساكن في أعماقي... إلى الحبيب الغائب... إلى من أتمنى أنه ما يزال هنا
ليشاركني فرحتي... إليك يا طيب الروح والقلب... إليك والدي

إلى سندي وقوتي وملاذي... إلى القلب الرفيق... إليك يا ملهمي... إليك يا معلّمي
الصغير وأخي الكبير... إليك أخي خالد

إلى من سرن معي في دربي... إلى من كن سندي مع إخوتي... إلى رقيقات القلب...
إليكن صديقاتي

إليكم أهدي جهدي المتواضع...

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
ب	التفويض
ج	قرار لجنة المناقشة
د	الشكر والتقدير
هـ	الإهداء
و	قائمة المحتويات
ح	قائمة الجداول
ط	قائمة الأشكال
ط	قائمة الملحقات
ي	المُلخص باللغة العربية
ل	المُلخص باللغة الإنجليزية
الفصل الأول: مقدمة عامة للدراسة	
2	أولاً: تمهيد
3	ثانياً: مشكلة الدراسة وأسئلتها
5	ثالثاً: هدف الدراسة
5	رابعاً: أهمية الدراسة
6	خامساً: فرضيات الدراسة
7	سادساً: أنموذج الدراسة
8	سابعاً: حدود الدراسة
8	ثامناً: محددات الدراسة
9	تاسعاً: المصطلحات الإجرائية
الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة ذات الصلة	
11	أولاً: الإطار النظري
11	1- المقدمة
14	2- الفساد المالي والإداري
19	3- المحاسبة الجنائية
26	4- حوكمة الشركات

32	5- طبيعة العلاقة التكاملية بين المحاسبة الجنائية والحوكمة في مجال الحد من الفساد المالي والإداري
34	ثانياً: الدراسات السابقة ذات الصلة
48	ثالثاً: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة
الفصل الثالث: منهجية الدراسة (الطريقة والإجراءات)	
50	1- مقدمة
50	2- منهجية الدراسة
50	3- مجتمع الدراسة
51	4- عينة الدراسة
51	5- أداة الدراسة
58	6- متغيرات الدراسة
59	7- إجراءات الدراسة
60	8- المعالجة الإحصائية
الفصل الرابع: نتائج الدراسة (التحليل الإحصائي وإختبار الفرضيات)	
62	أولاً: تحليل بيانات الدراسة
82	ثانياً: إختبار فرضيات الدراسة
الفصل الخامس: مناقشة النتائج والتوصيات	
86	أولاً: نتائج الدراسة
89	ثانياً: توصيات الدراسة
89	ثالثاً: توصيات الدراسة المستخلصة من المقابلات الشخصية
90	قائمة المصادر والمراجع

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
54	عدد الإستبانات الموزعة والمستردة	(1)
55	مقياس ليكرت الخماسي المستخدم في أداة الدراسة	(2)
55	معالجة مقياس ليكرت	(3)
56	إختبار التوزيع الطبيعي	(4)
57	ثبات أداة الدراسة لمتغيرات العينة الأولية	(5)
58	ثبات أداة الدراسة للمتغيرات	(6)
59	ترميز أداة الدراسة حسب المتغيرات	(7)
62	البيانات الديموغرافية لعينة الدراسة	(8)
64	تقييم دور المحاسبة الجنائية في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر العينة جميعها كوحدة واحدة	(9)
66	تقييم دور حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر العينة جميعها كوحدة واحدة	(10)
67	مدى تأييد وجود علاقة تكاملية بين دور المحاسبة الجنائية ودور حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر العينة جميعها كوحدة واحدة	(11)
69	دور المحاسبة الجنائية في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر كل فئة من الفئات الثلاث على حده	(12)
73	دور حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر كل فئة من الفئات الثلاث على حده	(13)
76	مدى تأييد عينة الدراسة بوجود علاقة تكاملية بين دور المحاسبة الجنائية ودور حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر كل فئة على حده	(14)
79	مصفوفة العلاقات الارتباطية Pearson بين المحاسبة الجنائية وحوكمة الشركات.	(15)
80	ملخص عرض نتائج الدراسة من وجهة نظر كل من (المساهمين وأصحاب المصالح, مدققو الحسابات الخارجيون, الأطراف الأخرى)	(16)
83	نتائج إختبار الفرضيات	(17)

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
7	أنموذج متغيرات الدراسة	(1)
59	مراحل المعالجة الإحصائية	(2)

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	الرقم
98	إستبانة الدراسة	(1)
104	التحليل الإحصائي	(2)
115	قائمة المقابلات الشخصية	(3)
116	قائمة مفصلة بأعداد أفراد العينة	(4)

المُلخَص باللغة العربية

دور المحاسبة الجنائية وحوكمة الشركات والعلاقة التكاملية بينهما في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المساهمة العامة الأردنية

إعداد الطالبة

لينا مصطفى برغل

إشراف

الأستاذ الدكتور محمد مطر

هدفت هذه الدراسة بشكل أساسي إلى بيان العلاقة التكاملية بين المحاسبة الجنائية وحوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المساهمة العامة الأردنية. ولتحقيق هذا الهدف قامت الباحثة بالإطلاع على دراسات سابقة ذات صلة بالموضوع. واستخدمت في البحث عن هذه العلاقة التكاملية المنهج الوصفي التحليلي، إذ تم توزيع (68) إستبانة على عينة قصدية، سلكت الباحثة الأسلوب الإنتقائي في إختيار أفرادها التي تتكون من أصحاب المصالح من المساهمين وغيرهم من الفئات الأخرى ممن لهم مصلحة في الشركات المساهمة العامة الأردنية، ومدققي الحسابات الخارجيين، والأطراف الأخرى ذات الصلة بموضوع الدراسة، مثل: القضاة والمحامين، وهيئة مكافحة الفساد، وديوان المحاسبة، ودائرة مراقبة الشركات. كما قامت بإجراء مقابلات شخصية مع عدد من أفراد العينة ممن هم في رأيها الأقدر على إدراك مفاهيم الدراسة.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن المحاسبة الجنائية تُوفر الأدوات والوسائل التي تمكّن المدقق الجنائي من التحري عن حالات الإحتيال والغش التي تُمارس في الشركات المساهمة العامة الأردنية. كما أن حوكمة الشركات تعزز عنصر الشفافية والإفصاح في البيانات المالية التي تصدرها الشركات المساهمة العامة الأردنية كأداة للحد من الفساد المالي

والإداري في الشركات المساهمة العامة الأردنية. وأن هناك علاقة تكاملية بين دور المحاسبة الجنائية ودور حوكمة الشركات من شأنها أن تحد من الفساد المالي والإداري من خلال الحفاظ على حقوق المساهمين وأصحاب المصالح في الشركات المساهمة العامة الأردنية.

وفي ضوء النتائج أعلاه قدمت الدراسة عدة توصيات أهمها ضرورة إستحداث وظيفة مدقق جنائي في المحاكم التي تبحث في جوانب المسؤولية المدنية لكل من مدققي ومجالس الإدارة في الشركات المساهمة العامة الأردنية. مع تفعيل التشريعات القانونية اللازمة لتطبيق الجزاءات الرادعة على المخالفين الذين يساهمون في إشاعة ظاهرة الفساد في الشركات المساهمة العامة الأردنية.

Abstract

The Role Of Forensic Accounting And Corporate Governance And The Complementary Relationship Between Them To Face Financial And Administrative Corruption In The Jordanian Public Shareholding Companies

**Prepared by
Lina Mustafa Burghol**

**Supervised by
Prof. Mohammed Matar**

This study aimed mainly at identifying The Complementary Relationship between Forensic Accounting and Corporate Governance to Face Financial and Administrative Corruption in the Jordanian Public Shareholding Companies. To realize this goal, the researcher had viewed previous studies relevant to the subject matter of the study. The descriptive analytical method issued in determining the complementary relationship; (68) questionnaires were distributed to a purposive sample from a population consisted of shareholders, stakeholders, external auditors, and other parties that are relevant to the subject matter of the study, such as judges, lawyers, Anti-Corruption Commission, Audit Bureau and Control Department companies. The researcher had also made personal interviews with a number of the respondents whom she deemed are the best able to comprehend the concepts of the study.

The study revealed a number of findings the most important of which is that Forensic Accounting provides the means and tools that enable the Forensic Auditor in detecting the cases of fraud exercised in the Jordanian public shareholding companies, So as to reduce the financial and administrative corruption these companies, and that there is a joint role

between Forensic Accounting and Corporate Governance in achieving this goal through maintaining the rights of shareholders and stakeholders.

The researcher suggested several recommendations of which the most important is the necessity to appoint a forensic certified accountant in the courts that consider the aspects of civil liability for both the auditors and boards of directors of the Jordanian public shareholding companies, and the activation of the legislations necessary for the application of the dissuasive penalties against violators who contribute to promoting the phenomenon of corruption in the Jordanian public shareholding companies.

الفصل الأول

مقدمة عامة للدراسة

الفصل الأول

مقدمة عامة للدراسة

أولاً: تمهيد.

لقد شهد العالم خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي وأوائل القرن الحالي عديداً من الفضائح والإنهيارات المالية في العديد من الشركات، وقد تبع تلك الإنهيارات حدوث الأزمة المالية العالمية في خريف عام 2008، والتي أثرت على إقتصاديات معظم دول العالم، إذ نتج عنها خسائر كبيرة تحمّل المستثمرون الجزء الأكبر منها، مما حدا بالهيئات المهنية والمعنيين في تلك الدول من ذوي الإختصاص إلى البحث عن أسباب المشكلة وإنعكاساتها المالية والإقتصادية والإجتماعية، والبحث عن إيجاد الحلول المناسبة.

في هذا السياق وجد الباحثون أن واحدة من أهم الوسائل المناسبة للحد من الفساد المالي والإداري هي المحاسبة الجنائية (Forensic Accounting) بإعتبارها أداة شاملة للتحري والتحقيق في القضايا المالية بخصوص إدعاءات محتملة بإرتكاب أعمال الغش والإحتيال والمحاولة في تسوية النزاعات المالية بإستخدام القوانين والتشريعات (Singleton & etal., 2010).

كما وجدوا أنه بالإضافة إلى المحاسبة الجنائية، فإن حوكمة الشركات (Corporate Governance) هي من الأمور الهامة التي يجب تطبيقها للحد من المشاكل الإدارية التي تتعرض لها الشركات. لأنه في حال إتباع قوانين ومبادئ الحوكمة فإنه سيتم الحد من الفساد الإداري في الشركات مما سيضمن المساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح (الغالبية والعامة), (2010).

ذلك ما جعل الباحثة تسعى في هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور المحاسبة الجنائية وحوكمة الشركات والعلاقة التكاملية بينهما في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المساهمة العامة في الأردن. وإستقصاء رأي الأطراف ذوي العلاقة حول العلاقة التكاملية بين دور كل من المحاسبة الجنائية وحوكمة الشركات في الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري في تلك الشركات.

ثانياً: مشكلة الدراسة وأسئلتها.

تركت الأزمة المالية العالمية التي حدثت في عام 2008 آثاراً وتداعيات جسيمة على أداء الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة حينئذ في البورصة، فهبطت أرباحها الإجمالية خلال ذلك العام بنسبة 48% في المتوسط، صاحب ذلك هبوط الأسعار السوقية لأسهمها بنسبة 25% في المتوسط وقد إستمر هذا الهبوط حتى الآن، لدرجة أن الأسعار السوقية لحوالي 55% من تلك الشركات نقلت عن قيمها الإسمية (حمدان، 2014).

وقد عزا الباحثون والخبراء الذين تصدوا للبحث عن هذه الآثار والتداعيات بأن جذورها تمتد إلى ظاهرة الفساد المالي والإداري التي إنتشرت في تلك الشركات والتي أدت بمجالس الإدارات فيها إلى تغليب مصالحها الخاصة على حساب مصالح المساهمين والأطراف الأخرى ذات العلاقة بالشركات التي يديرونها. وقد ربطوا تنامي هذه الظاهرة بأمرين أساسيين هما:

1- غياب أنظمة الحوكمة الرشيدة في تلك الشركات، أو إلى عدم تفعيلها وتطبيقها الفعلي في

حال وجودها من حيث الشكل.

2- غياب الآليات التشريعية والقانونية اللازمة لمساءلة مجالس الإدارة في تلك الشركات، أو

إلى عدم تفعيلها وتطبيقها الفعلي في حال وجودها من حيث الشكل.

وقد أشار رئيس هيئة مكافحة الفساد عطوفة الأستاذ سميح بينو أنه منذ فترة تسلمه مهامه قبل أربع سنوات, أن الدائرة حولت حوالي 800 قضية إلى المحاكم مقسمة إلى القطاع العام والقطاع الخاص والأفراد (خطاطبة, 2014). ولدى مطالعة الباحثة لإحصائيات هيئة مكافحة الفساد الأردنية حول الأرقام الخاصة بقضايا الفساد المتعلقة بالقطاع الخاص, فقد ظهرت النتائج أنه تم تحويل حوالي 231 قضية إلى المحاكم. (www.jacc.gov.jo)

من هنا, سعت الباحثة في هذه الدراسة إلى بحث أبعاد هذه المشكلة من خلال تسليط الضوء على ما إذا كان لكل من المحاسبة الجنائية وحوكمة الشركات دور يمكن أن تقوم به في الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري في تلك الشركات, ومن ثم الكشف عما إذا كانت توجد علاقة تكاملية بين هذين الدورين في تحقيق هذا الهدف.

في إطار ما سبق يمكن تمثيل العناصر الرئيسية لمشكلة الدراسة بالبحث عن إجابة الأسئلة

التالية:

السؤال الأول: هل يوجد دور للمحاسبة الجنائية في الحد من الفساد المالي والإداري في

الشركات المساهمة العامة الأردنية؟

السؤال الثاني: هل يوجد دور لحوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والإداري في

الشركات المساهمة العامة الأردنية؟

السؤال الثالث: هل توجد علاقة تكاملية بين دور المحاسبة الجنائية ودور حوكمة الشركات في

الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المساهمة العامة الأردنية؟

السؤال الرابع: هل يوجد دور للعلاقة التكاملية بين المحاسبة الجنائية وحوكمة الشركات في الحد

من الفساد المالي والإداري في الشركات المساهمة العامة الأردنية؟

ثالثاً: هدف الدراسة.

تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي إلى بيان العلاقة التكاملية بين المحاسبة الجنائية وحوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري في شركات المساهمة العامة الأردنية. وتقديم التوصيات المفيدة للشركات المساهمة العامة الأردنية وللجهات الرقابية.

كما أن هنالك أهداف ثانوية أخرى للبحث ومنها:

- شرح موجز عن الفساد المالي والإداري في الأردن بما في ذلك تعريفه وأسبابه وآثاره وأهم ما توصل له المحللون في هذا الموضوع.
- توضيح مفهوم المحاسبة الجنائية بما في ذلك تعريفها والهدف منها وأساليبها وأهميتها وقابليتها في التحقق والتدقيق في الفساد المالي والإداري في الأردن.
- توضيح مفهوم حوكمة الشركات بما في ذلك تعريفها والهدف منها وأهميتها في البيئة الأردنية.
- توضيح طبيعة العلاقة التكاملية بين دور المحاسبة الجنائية ودور حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والإداري في الأردن.

رابعاً: أهمية الدراسة.

تتبع أهمية الدراسة من كونها من أولى الدراسات على حد علم الباحثة التي ستعالج موضوعاً هو حديث نسبياً على مهنة المحاسبة في الأردن وهو المحاسبة الجنائية. كما تكمن أهميتها أيضاً من حيث التوقيت، إذ تأتي في فترة تزايدت فيها ظاهرة الفساد المالي والإداري في

الشركات المساهمة العامة الأردنية والتي ترتبت عليها أضرار جسيمة لم تقتصر على مساهمي تلك الشركات فحسب، بل أصابت أيضاً أصحاب المصالح الآخرين، لا بل المجتمع بشكل عام. من هنا، فإن النتائج المستهدفة من هذه الدراسة ستخدم الكثير من الفئات المستخدمة للبيانات المالية المنشورة في إتخاذ القرارات والتي من مصلحتها تخيص تلك البيانات من آثار الغش والإحتيال المقصود بها تضليل تلك الفئات، كما ستخدم أيضاً جهات الرقابة والإشراف التي تسعى إلى رفع سويتها.

خامساً: فرضيات الدراسة.

بناء على ما سبق تقوم الدراسة على الفرضيات الرئيسة التالية:

الفرضية الأولى: (HO_1) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمحاسبة الجنائية في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المساهمة العامة الأردنية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

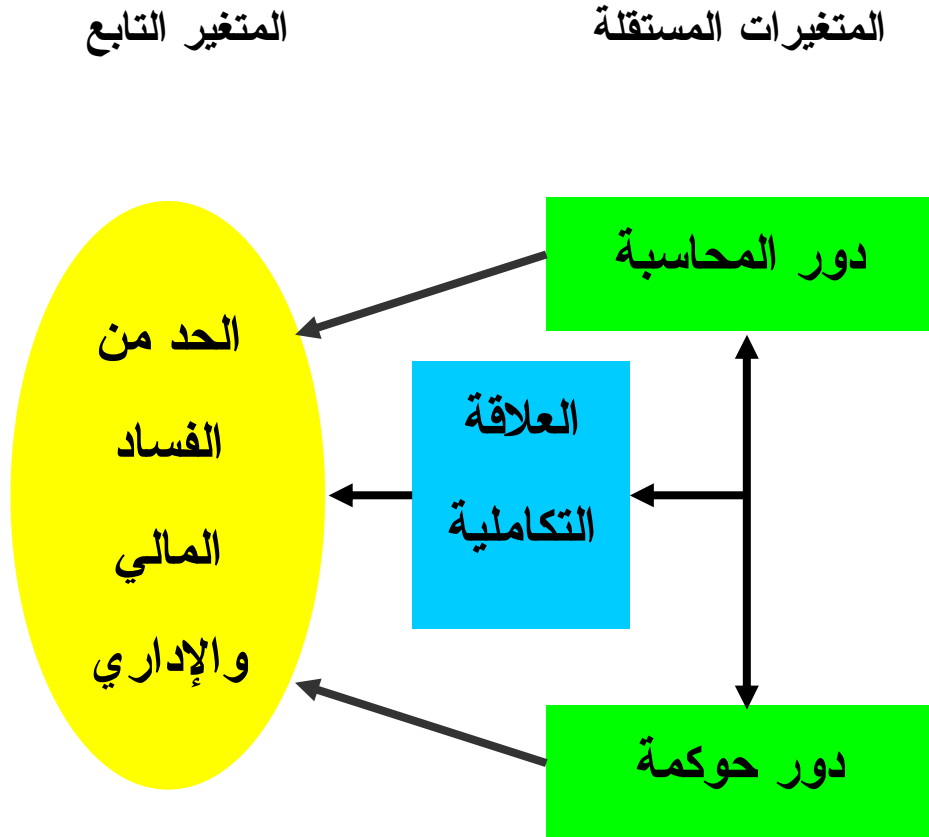
الفرضية الثانية: (HO_2) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المساهمة العامة الأردنية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

الفرضية الثالثة: (HO_3) لا توجد علاقة تكاملية بين دور المحاسبة الجنائية ودور حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المساهمة العامة الأردنية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

الفرضية الرابعة: (HO_4) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعلاقة التكاملية بين دور المحاسبة الجنائية ودور حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المساهمة العامة الأردنية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.01$).

سادساً: أنموذج الدراسة.

بناءً على ذلك يمكن تمثيل متغيرات الدراسة بموجب الأنموذج التالي:



الشكل (1) أنموذج متغيرات الدراسة

المصدر: إعداد الباحثة

سابعاً: حدود الدراسة.

الحدود المكانية: تقتصر هذه الدراسة على الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية.

الحدود الزمنية: جرت هذه الدراسة في الفصل الدراسي الأول للعام 2014-2015.

الحدود البشرية: تقتصر هذه الدراسة على المساهمين وأصحاب المصالح، ومدققي الحسابات الخارجيين، والأطراف الأخرى ذات الصلة بموضوع الدراسة.

ثامناً: محددات الدراسة.

تتمثل محددات الدراسة في عدة نقاط:

- قلة المراجع أو المؤلفات أو الدراسات السابقة في مجال المحاسبة الجنائية باللغة العربية.
- المحاسبة الجنائية تخصص حديث في العالم العربي وخصوصاً في الأردن. لذا فتطبيقاتها غير معلومة بشكل كافٍ من قبل الكثير من المهنيين والأكاديميين.
- عدم وجود مؤسسات مهنية مختصة في المحاسبة الجنائية والتدقيق الجنائي في الأردن.

تاسعاً: المصطلحات الإجرائية.

المحاسبة الجنائية (Forensic Accounting): هي إستخدام المهارات المحاسبية للتحري عن الغش أو الإحتيال أو الإختلاس أو التضليل, وتحليل المعلومات المالية بغرض إستخدامها في المحاكم والنزاعات القانونية (www.oxforddictionaries.com).

حوكمة الشركات (Corporate Governance): هي مجموعة القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية وحملة الأسهم وأصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالشركة من ناحية أخرى (OECD, 2004).

الفساد (Corruption): إساءة إستخدام السلطة العامة للربح أو لتحقيق منفعة خاصة, أو أنه عمل يسيء إستخدام الوظيفة العامة بما فيه ضرر كبير يقع على أشخاص معينين أو على المجتمع (www.transperancy.org).

الفساد الإداري (Administrative Corruption): كل عمل يتضمن سوء إستخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة ذاتية لنفسه أو جماعته (www.transperancy.org).

الفساد المالي (Financial Corruption): الإنحرافات المالية ومخالفة الأحكام والقواعد المعتمدة حالياً في منظمات الدولة ومؤسساتها مع مخالفة ضوابط وتعليمات الرقابة المالية وذلك في نطاق الغش والتحايل الهادف إلى تحقيق مصالح ذاتية (عبدالله, 2007).

الفصل الثاني
الإطار النظري
والدراسات السابقة ذات الصلة

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة ذات الصلة

يتضمن هذا الفصل عرضاً للإطار النظري المتعلق بالمحاسبة الجنائية وحوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المساهمة العامة الأردنية، هذا بالإضافة إلى تسليط الضوء على القواسم المشتركة بين دوريهما في الحد من الفساد المالي والإداري، وكذلك الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة وفيما يلي عرضاً لذلك:

أولاً: الإطار النظري.

يتضمن هذا الجزء من الدراسة أربعة محاور رئيسة على صلة بموضوع البحث هي: الفساد المالي والإداري، والمحاسبة الجنائية، وحوكمة الشركات، وطبيعة العلاقة التكاملية بين المحاسبة الجنائية وحوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والإداري.

1- المقدمة:

لقد كشفت الأزمات المالية والإنهيارات الأخيرة التي تعرضت لها الكثير من الشركات العالمية في الولايات المتحدة الأمريكية وفي أوروبا، وكذلك في الدول العربية عن الكثير من حالات الفساد، ولا سيما الفساد المالي والإداري، الأمر الذي كان له الأثر السيئ في الكثير من المجالات. أبرزها المجالات المالية والإقتصادية حيث إتسمت عملية جذب المستويات الكافية لرؤوس الأموال في تلك الشركات بقدر كبير من الصعوبات نظراً لتكبد حملة الأسهم فيها خسائر مالية فادحة إنعكست سلبياً على مصداقية الشركات المُستثمر فيها وأسواق رأس المال من خلال توجه المستثمرين الحاليين والمرتبين للبحث عن منافذ استثمارية بديلة، الأمر الذي دفع بالجهات

ذات الصلة وعلى المستويين الوطني والدولي إلى إجراء الدراسات والفحوصات المعمقة بهدف تحديد الأسباب الرئيسة التي كانت وراء حدوث الأزمات المالية والإنهيارات المشار إليها، وإقتراح السبل الكفيلة لحماية حقوق حملة الأسهم والآخرين من أصحاب المصلحة، هذا وقد كشفت الدراسات والفحوصات التي أجراها المختصون في هذا المجال بأن غالبية تلك الأسباب كانت في حقيقتها أسباباً إدارية ومالية ومحاسبية. الأمر الذي دعا الجهات المعنية بإعداد تلك الدراسات والفحوصات إلى التوصية بأهمية مناقشة وتحليل إتجاهات التطور في الكثير من المجالات ذات الصلة، من بينها الشفافية والإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية، وتبني مجموعة من المعايير المحاسبية رفيعة المستوى وبما ينسجم مع مصالح حملة الأسهم والآخرين من أصحاب المصلحة، وتعزيز قابليتهم على إتخاذ القرارات الإقتصادية بشأن مستقبل إستثماراتهم وإستمرار نشاطاتهم في الشركات، وذلك ضمن وضع إطار لحوكمة الشركات Corporate Governance يستند إلى مجموعة محددة من المبادئ العامة، ويهدف إلى حماية حقوق حملة الأسهم والآخرين من أصحاب المصلحة (الغالي والعامري، 2010).

وتطبيق المحاسبة الجنائية Forensic Accounting حيث تقوم على أساس مجموعة من مهارات متخصصة في المحاسبة والتدقيق، وتعد أساليب المحاسبة الجنائية من الآليات الحديثة في مجال منع وإكتشاف الغش والإحتيال والفساد المالي. حيث كشف الباحثون في الولايات المتحدة وأوروبا عن أن المحاسبة الجنائية لها أهمية كبيرة في التحقيق والتحري عن عمليات الغش والإحتيال وغيرها (Prabowo, 2013).

وتوصف المحاسبة الجنائية بأنها إحدى الخدمات المقدمة من قبل شركات التدقيق والمحاسبة، وتتمثل بأنها ممارسه متخصصة في مجال المحاسبة. إذ يعتمد المحاسبون الجنائيون في عملهم خلالها على الإستفادة من فهم المعلومات التجارية ونظم التقارير المالية والمحاسبية ومعايير

التدقيق والإجراءات وجمع الأدلة وأساليب التحقيق، وعمليات التقاضي والإجراءات القانونية الأخرى. كما يلعب المحاسب الجنائي دوراً أكثر فاعلية وعلى نحو متزايد في الحد من المخاطر، وذلك من خلال تصميم والقيام بإجراءات مكثفه كجزء من التدقيق القانوني وبوصفه مستشاراً للجان التدقيق ودوره في بحوث وتحليل الإستثمارات (Greenblatt & O'Mally, 2007).

وفي هذا السياق يجب الإشارة إلى دور الأمم المتحدة في مكافحة الفساد إذ تسعى جاهدة إلى كبحه والحد منه وتجرىم حالاته شيوعاً في القطاعين العام والخاص. فقد أشار السيد كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة لمكافحة الفساد إلى "إن الفساد وباءً خطيراً يترتب عليه نطاق واسع من الآثار الضارة في المجتمعات. فهو يقوّض الديمقراطية وسيادة القانون، ويؤدي إلى ارتكاب إنتهاكات حقوق الإنسان وتشويه الأسواق وتدهور نوعية الحياة ويتيح إزدهار الجريمة المنظمة والإرهاب. كما أن الفساد عنصر رئيسي في تدهور الأداء الإقتصادي وعقبة كبرى في طريق التنمية وتخفيف حدّة الفقر، ويؤدي إلى التحيز والظلم ويثبط الإستثمار الأجنبي والمعونة الأجنبية. لذلك إن اعتماد إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد هو بمثابة رسالة واضحة بأن المجتمع الدولي مصمّم على منع الفساد وكبحه. كما سيؤكد على أهمية القيم الأساسية مثل الأمانة، وإحترام سيادة القانون، والمساءلة والشفافية، في تعزيز التنمية وجعل العالم مكاناً أفضل للجميع" (إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد).

وتقدّم الإتفاقية مجموعة شاملة من المعايير والتدابير والقواعد التي يمكن أن تطبقها جميع الدول من أجل تعزيز نظمها القانونية والتنظيمية لمكافحة الفساد وتطالب بإتخاذ التدابير الوقائية. وتنص إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على أن هناك ثلاثة أغراض لهذه الإتفاقية

هي:

أولاً: ترويج وتدعيم التدابير الرامية إلى مكافحة الفساد بصورة أكفأ وأنجح.

ثانياً: ترويج وتيسير ودعم التعاون الدولي والمساعدة التقنية في مجال مكافحة الفساد.

ثالثاً: تعزيز النزاهة والمساءلة والإدارة السليمة للشؤون والممتلكات العمومية.

ويجب الإشارة أيضاً إلى دور هيئة مكافحة الفساد الأردنية التي تهدف إلى وضع وتنفيذ وترسيخ سياسات فعالة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لمكافحة الفساد والوقاية منه، والكشف عن مواطن الفساد بجميع أشكاله بما في ذلك الفساد المالي والإداري وكذلك الوساطة والمحسوبية إذا شكّلت إعتداءً على حقوق الغير وعلى المال العام. حيث تتولى الهيئة في سبيل تحقيق أهدافها مهام محددة وواضحة مثل التحري عن الفساد المالي والإداري، وملاحقة كل من يخالف أحكام قانون هيئة مكافحة الفساد وحجز أمواله المنقولة وغير المنقولة حتى إجراء التحقيقات والتحري (قانون هيئة مكافحة الفساد).

2- الفساد المالي والإداري:

إن الفساد (Corruption) مصطلح يتضمن معانٍ عديدة في طبيّاته وقد يوجد في كافة القطاعات الحكومية منها والخاصة، إذ يوجد في أي تنظيم يكون فيه للشخص قوة مسيطرة أو قوة إحتكار على سلعة أو خدمة أو صاحب قرار.

وقد عرّف رئيس ديوان المحاسبة الأردني الفساد على شكل معادلة رياضية على أنه "سلطة إحتكارية ونفوذ مطروح منه مُساءلة وحرية تصرف" (البراري، 2013).

وفيما يخص موضوع البحث (الفساد المالي والإداري) فقد وردت تعاريف عدة أهمها:

- عرّفَت موسوعة العلوم الإجتماعية الفساد بأنه "سوء إستخدام النفوذ العام لتحقيق أرباح خاصة". ولذلك كان التعريف شاملاً لرشاوي المسؤولين المحليين أو الوطنيين، أو السياسيين مستبعدة رشاوي القطاع الخاص (www.britannica.com).

- أما صندوق النقد الدولي (IMF) فقد عرفه بأنه "السلوك أو الممارسات التي يسعى من خلالها الفرد أو مجموعة من الأفراد إلى الحصول على فوائد خاصة على حساب غيرهم" (www.imf.org).

صنّف العريقي (2007) أسباب الفساد على النحو التالي:

- أسباب سياسية تكمن في غياب الحريات والنظام الديمقراطي، وضمن مؤسسات المجتمع المدني وضعف الرقابة.
- أسباب إجتماعية مُتمثلة بالحروب وآثارها ونتائجها في المجتمع والتدخلات الخارجية والطائفية والعشائرية، والمحسوبيات، والقلق الناجم من عدم الإستقرار من الأوضاع والتخوف من المجهول القادم.
- أسباب إقتصادية تكمن في الأوضاع الإقتصادية المتردية والمُحفزة لسلوك الفساد وكذلك إرتفاع تكاليف المعيشة.
- أسباب إدارية وتنظيمية تتمثل في الإجراءات المعقدة (البيروقراطية) وغموض التشريعات وتعددتها أو عدم العمل بها، وضمن المؤسسة عدم إعتماها على الكفاءات الجيدة في كافة الجوانب الإدارية.

فيما حدد العناتي (2013) بعض آليات الفساد على النحو التالي:

- 1- دفع الرشوة والعمولة إلى الموظفين والمسؤولين في الحكومة من أجل الحصول على منفعة في القطاعين العام والخاص مباشرة لتسهيل عقد الصفقات وتدبير الأمور الخاصة.
- 2- تجنب دفع الضرائب والرسوم (الغش الضريبي).
- 3- الرشوة المقنعة في شكل وضع اليد على المال العام والحصول على مواقع متقدمة للأبناء والأصهار والأقارب في الجهاز الوظيفي.

4- إستخدام الموظفين الحكوميين لتقديراتهم الشخصية عند إتخاذ قرار بشأن من يحق له الحصول على إستحقاق ما (دعم ومنفعة).

وبخصوص الأضرار الناتجة عن الفساد يرى الباحثان الغالبي والعامري (2010) بأن الفساد يؤثر على الإقتصاد في ضعف الإستثمار وهروب الأموال خارج البلد وما يتبعه من قلة فرص العمل وزيادة البطالة والفقير. وضياح أموال الدولة والتي كان من الأجر إستثمارها في مشاريع تخدم المواطنين. ويؤثر على النواحي السياسية حيث أنه يؤدي إلى إحلال المصالح، ويؤدي إلى زيادة الصراعات والخلافات في جهاز الدولة بين الأحزاب المختلفة في سبيل تحقيق المصلحة الخاصة على المصلحة العامة. وكذلك يؤثر على وسائل الإعلام المختلفة وتكيفها ضمن المتطلبات الخاصة للمفسدين وجعل أجهزة الإعلام بعيدة عن دورها في التوعية ومحاربة الفساد.

من جانب آخر ولأغراض هذه الدراسة تؤكد الباحثة بوجود التفرقة بين الفساد Corruption والغش Fraud. فيُعرف الغش على أنه تقديم معلومات مضللة ذات أهمية بشكل مقصود، وينتج عنه أضراراً مالية مادية للمستخدم الذي يعتمد عليها. ويتضمن ثلاثة مجالات هي: الفساد، والتلاعب بالبيانات المالية، والتلاعب بالأصول وملكيته. أما الفساد فيتضمن ثلاثة مجالات هي: تعارض المصالح، والرشوة، وأعمال التضليل والتزوير والإبتزاز. ويظهر مما سبق أن الغش هو المعنى الأوسع للجرائم والأعمال المرتكبة بقصد الحصول على منفعة غير قانونية أو بدون حق. ومن أهم أنواع الغش هو التضليل في البيانات المالية، والغش الوظيفي الذي يتضمن أي عمل إختلاس والحصول على أصول مؤسسة ما دون وجه حق ودون سند قانوني (Thomas, etal., 2006).

وفي الحديث عن الغش يجب الإشارة إلى أهم ثلاثة ظروف قد تشير إلى وجود الغش كما حددها معيار التدقيق الدولي رقم (240)، ويطلق على هذه الظروف مثلث الغش Fraud Triangle وهي:

1- وجود ضغوطات أو حوافز لإرتكاب الغش سواء من قبل الإدارة أو الموظفين: يمكن أن تقوم الشركات بالتلاعب في الأرباح لتتماشى مع تنبؤات المحللين الماليين أو لتحقيق ربح محدد كأرباح العام الماضي مثلاً أو للوفاء بالتزامات عقود الدين، أو لتضخيم أسعار الأسهم، وأخيراً تلاعب الإدارة بالأرباح للحفاظ على سمعتها.

2- وجود بيئة مناسبة لإرتكاب الغش: على الرغم من أن القوائم المالية لجميع الشركات تتعرض للتلاعب (الغش)، إلا أن القوائم المالية التي تحتوي على التحريف والتلاعب تزداد في قطاع الشركات التي تتضمن قوائمها المالية أرقاماً تقديرية. كما تزداد الفرص المناسبة للغش بإزدياد التغيير في موظفي المحاسبة أو وجود ضعف في المعالجات المحاسبية وكيفية الإفصاح عن نتائجها، علماً بأن وجود تقارير مالية تحتوي على التحريف والتلاعب في معظم الأحيان يعني وجود لجنة تدقيق غير فعالة أو مجلس إدارة غير فعال في المراقبة والإشراف على إعداد القوائم المالية.

3- وجود تصرفات أو مبررات لإرتكاب التحريف والتلاعب: فوجود تصرفات أو سلوك معين، أو وجود أشخاص أو قيم مضللة، قد تسمح للإدارة أو الموظفين بإرتكاب التحريف والتلاعب، ولعل ذلك بسبب تواجدهم في بيئة تفرض عليهم ضغوطاً لدرجة أنهم أصبحوا يبررون القيام بأعمال مخادعة ومضللة. (Arens, 2005)

ونظراً لأهمية موضوع الفساد وفي المحاولة من الحد منه، ولأهمية مهنة المحاسبة ودور مدقق الحسابات في الحد منه. قامت جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين بتنظيم المؤتمر العلمي المهني الدولي العاشر تحت عنوان "دور مهنة التدقيق في تعزيز الرقابة ومكافحة الفساد" أفتتح بجلسة حوارية شارك فيها كل من معالي رئيس هيئة مكافحة الفساد الأستاذ سميح بينو، وعطوفة الأستاذ مصطفى البراري رئيس ديوان المحاسبة، ومعالي السيد حمدي طباع رئيس جمعية رجال الأعمال، وعطوفة الأستاذ حاتم القواسمي رئيس جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين. حيث توصلوا من خلالها إلى عدة توصيات أهمها ضرورة إجراء تعديل على مواد قانون العقوبات

خاصة ما يتعلق منها بجريمة (الإحتيال) وذلك بحيث تشمل كل ما تعتبره المعايير الدولية لإعداد البيانات المالية ومعايير التدقيق الدولية إحتيالياً.

وفي هذه الجلسة أشار عطوفة الأستاذ سميح بينو إلى "أن حجم الفساد في القطاع الخاص أكبر منه في القطاع العام وفساد القطاع الخاص نوعي متقدم جريء ساهم في حبكه وللأسف خبراء قانونيون وماليون وتقنيون. وأن بعض مدققي الحسابات الذين عملوا في بعض الشركات المساهمة العامة ساهموا ربما بضغوط من إدارتها في تسهيل ارتكاب تلك الإدارات تجاوزات مالية أضرت بأموال صغار المساهمين".

في حين أشار عطوفة الأستاذ مصطفى البراري إلى "أنه كلما كانت هناك مُساءلة كلما إستطعنا منع الفساد, لذلك فرسالة ديوان المحاسبة المحافظة على المال العام من الهدر والضياع. إن هدف ديوان المحاسبة هو الإصلاح والتعاون مع جميع الجهات الرقابية لمنع ومكافحة الفساد, حيث أن على مدقق الحسابات تطبيق المعايير الدولية بعناية وإحتراف لكي لا يتحمل أي مسؤولية".

أما عطوفة الأستاذ حمدي الطباع فقد أشار إلى "إن للفساد تكاليف إجتماعية وإقتصادية وسياسية تنعكس سلباً على الإستقرار السياسي في الدولة وعلى الإستقرار الإجتماعي في ظل غياب التشريعات التي توفر حق الوصول إلى المعلومات. وأنه قد تم سن العديد من التشريعات الخاصة بمكافحة الفساد التي ما زالت بحاجة إلى التفعيل وآخرها مشروع (من أين لك هذا؟) لتتبع مصادر الثروات الكبيرة غير المشروعة وملاحقة الفاسدين".

وأشار عطوفة الأستاذ حاتم القواسمي إلى "إن مدقق الحسابات هو جزء هام من الجسم الرقابي الذي يمارس الرقابة على الشركات في القطاع العام والخاص. فإذا قام مدقق الحسابات بالالتزام بالمعايير الدولية وأنجز أعمال تدقيق الحسابات كما تقتضي المعايير وإحتفظ بأوراق عمله وأدلة التدقيق الثبوتية المفترض حصوله عليها وكذلك حصل على كتاب التمثيل وتوقيع المعنيين في الشركة على نسخة من البيانات المالية قبل إصدار تقريره, يعتبر في هذه الحالة

خالي من المسؤولية فيما إذا تبين لاحقاً وجود عمليات غش أو إحتيال في الحسابات كانت متقنة ومدبرة بشكل إحتيالي. لكن على عكس ذلك يصبح مدقق الحسابات مسؤولاً قانونياً ومهنياً عن أي أخطاء تقع بها الشركة ولم يتم إكتشافها بسبب إهماله وتقصيره وإغفاله عن فهم طبيعة أعمال الشركة ونشاطها".

وفي واحدة من أوراق العمل الهامة التي عُرضت في المؤتمر عدّد الباحث أبو حشيش (2013) بعض آليات المحاسبة والتدقيق المناسب لإكتشاف قضايا الفساد المالي من أهمها: تفعيل قواعد وآليات حوكمة الشركات، تفعيل آليات التدقيق الداخلي والخارجي، إستخدام آليات التكنولوجيا الحديثة للمعلومات، إستخدام آليات مكافحة غسيل الأموال، تطوير معايير التقارير المالية الدولية، الإلتزام بمفاهيم وأخلاقيات مهنة المحاسبة والتدقيق، ودعم أساليب المحاسبة الجنائية في تطوير آليات العمل المحاسبي كمحاولة لسد الثغرات الموجودة في الفكر التقليدي.

3- المحاسبة الجنائية:

أصبحت المحاسبة الجنائية والتي قد تسمى بمسميات أخرى كالمحاسبة القضائية، أو المحاسبة العدلية، أو المحاسبة التحقيقية أو التحليلية أو الإستقصائية أو غيرها مهنة تتطلع إلى أبعد من الأرقام في التعامل مع الواقع، وتستعين بالقانون ومهارات التحقيق لتكون حاضرة في المحاكم، فهي تستخدم علم ومهارات المحاسبة والتدقيق والتحقيق من أجل كشف الأضرار المالية والتقارير عنها للإستعانة بها في التحقيقات القانونية، ومن ثم في عمليات التقاضي لفض النزاعات بصورة عادلة.

فالمحاسبة الجنائية هي العلم الذي يتعامل مع تطبيق المعرفة في مجالات المحاسبة والتمويل والضرائب والتدقيق للتحليل والتحري والإستفسار وفحص وإختبار المسائل في القانون المدني والقانون الجنائي في محاولة للوصول إلى الصدق، الذي من خلاله يتمكن المحاسب القضائي من تقديم رأيه الخبير (Singleton & Singleton, 2010).

وعرّف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA,2005) المحاسبة الجنائية بأنها تتطوي على تطبيق مهارات خاصة في المحاسبة، وتدقيق الحسابات، والشؤون المالية، والأساليب الكمية، وأجزاء من القانون والبحوث والمهارات التحقيقية، لجمع وتحليل وتقييم أدلة الإثبات، وتفسير النتائج، والتقرير عنها.

كما عرّف الباحث (Bhasim (2007) المحاسبة الجنائية بأنها "العلم الذي يتعامل مع تطبيق المعرفة في مجالات المحاسبة والتمويل والضرائب والتدقيق للتحليل والتحري والإستفسار وفحص وإختبار المسائل في القانون المدني والقانون الجنائي وفلسفة التشريع في محاولة للوصول إلى الصدق الذي من خلاله يتمكن المحاسب من تقديم رأيه الخبير".

وأشاروا الباحثون (Apostolou & Crumbley (2002) إلى أن المحاسب الجنائي المؤهل يشبه كعكة الزفاف المكونة من ثلاثة طبقات، الطبقة السفلية وهي الطبقة الكبيرة التي تُمثل الخلفية المحاسبية القوية له، في حين تكون الطبقة المتوسطة ذات حجم أصغر وتُمثل المعرفة في مجال التدقيق والرقابة الداخلية وتقييم المخاطر وإكتشاف الإحتيال. أما الطبقة العليا وهي الطبقة الأصغر التي تُمثل الفهم الأساسي للبيئة القانونية. في حين أن الجريمة التي تغطي سطح الكعكة فتُمثل مهارات الإتصال الشفوية والكتابية.

تعددت التعريفات للمحاسبة الجنائية تبعاً لإختلاف وجهات نظر الباحثين، ولتوضيح مفهوم المحاسبة الجنائية تبعاً لأغراض البحث فإننا نحتاج إلى التفرقة بين كلٍّ من مفهوم التدقيق المالي ومفهوم التدقيق الجنائي. (Blumenfeld, 1992)

- التدقيق المالي: يهدف المدققون الخارجيون أثناء التدقيق المالي إلى إصدار رأي حول ما إذا كانت المعلومات التي تظهر في مجموعة من البيانات المالية تعطي بشكل معقول بما يتفق مع مبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً صورة عادلة لنتائج أعمال المنشأة ومركزها

المالي. وتجري هذه الإلتزامات المالية بعد إتمام الصفقات، وتتم وفقاً لمعايير التدقيق. ويرتكز على فحص وتحقيق العمليات المالية، حيث يعتمد المدقق على فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية لتحديد توقيت وأبعاد عملية التدقيق.

- التدقيق الجنائي: إن الهدف من التدقيق الجنائي هو التدقيق في سبيل تقييم إحتتمالات الغش التي سيتم الكشف عنها أو منعها في الشركة. وعادةً ما يتم هذا التقييم من خلال تدقيق الضوابط القائمة لمنع وكشف الغش في المعاملات. ويتم أيضاً وضع توصيات لتنفيذ إجراءات كشف ومنع التزوير. وتجري عادةً عملية التدقيق الجنائي على أساس إستباقي، ويجب عدم الخلط بين التدقيق الجنائي والذي يجري بعد الواقعة والتدقيق المالي الملزم لأصحاب الأعمال. حيث تذهب عملية التدقيق الجنائي إلى مدى أبعد من التدقيق المالي إذ تركز على ما وراء هذه العمليات، أي التصرفات والسلوكيات التي أدت لتلك العمليات، وينظر المدقق الجنائي إلى نظام الرقابة الداخلية بنظرة فاحصة لا بل متشككة من زاوية أنه كيف يمكن أن يكون نظام الرقابة الداخلية مدخلاً أو وسيلة للإحتيال والغش.

- المحاسبة الجنائية: هي عملية التحقيق الأولي التي تعتمد على بناء قضية من خلال الأسئلة الموجهة، ولهذا فإن الخبرة التقنية في هذه الحالة تكمن في إستخراج البيانات ومطابقتها، وذلك من خلال إستخدام السرعة في الفحص والتحليل من أجل الوصول إلى الدليل والذي به يمكن الوصول إلى الأجوبة التي يتم الإجابة بها على الأسئلة الموجهة أثناء التحقيقات. وهذا أحد الأسباب في تسميتها المحاسبة التحليلية. ويحتاج التحقيق أيضاً إلى شيء أساسي ومهم في نفس الوقت ألا وهو الفهم الكامل لجميع الإجراءات والتنظيمات الواجب التقيد بها من أجل تجنب خسارة أي قضية نتيجة الوقوع في أخطاء في الإجراءات القانونية المتبعة.

ترى الباحثة (2010) Cantroria إلى أن الخدمات التي تقدمها المحاسبة الجنائية قد تعد مطلوبة من قبل كل من الأفراد، والمعاهد، ومنظمات الأعمال والمحاكم من خلال جمع الأدلة المالية التي تستخدم في المحاكم لتسوية النزاعات، أو لدعم أو دحض المطالبات بالتعويض عن الخسائر، والسعي نحو تحقيق العدالة بخصوص مرتكبي عمليات الإحتيال لخيانتهم الأمانة والثقة. وتبرز أهمية المحاسبة الجنائية في أنها تلبي إحتياجات كل من القضاء والمستثمرين والمقرضين وغيرهم، وإلى خفض معدل الجرائم المالية، وتأييد الدعاوي الجنائية والحد من تكرار الغش والإحتيالات المالية.

ويرى الباحثون (2011) Kranacher, Riley, & Wells أن المحاسبة الجنائية تهدف

إلى تحقيق ما يلي:

- 1- التحقق من الإدعاءات المزعومة من قبل الأطراف ذات العلاقة، إذ أن هدف المحاسب الجنائي سيعتمد على الغرض من تكليفه، إذ قد تكون مهمته التحري عن وجود الإحتيال أو تقييم بعض الأضرار الإقتصادية.
- 2- التحري عن عمليات الإحتيال وإكتشافها والذي يعد من أهم أهداف المحاسبة الجنائية، فضلاً عن إكتشافات حالات التهرب من الإلتزامات المالية أو الممارسات الخاطئة التي ترتكب من خلال التلاعب في السجلات المحاسبية. وفي بعض الحالات يتطلب إكتشاف الإحتيال كشف هوية الجاني، ولذا تستعمل الوثائق المالية كدليل لدعم تقديم دعوى قضائية لمنع المتهم من التسبب في مزيد من الضرر، وكذلك السعي إلى التعويض إذا تم تحديد هوية الشخص المسؤول.

- 3- تحديد مقدار الخسائر أو الأضرار الإقتصادية المتكبدة أو المحتملة وجمع الأدلة المالية التي ستكون بمثابة أدلة قوية لدعم المطالبات القانونية لإستردادها. فضلاً عن تتبع وتحديد موقع الأصول المفقودة وتحديد المسؤول عن إرتكاب الإحتيال.
- 4- إجراء التحليل والتحقق من صحة إحتساب مبلغ التعويض المطالب به أمام المحكمة ضد الشركة فضلاً عن المثل أمام المحكمة إذا تطلب الأمر ذلك. وهنا قد يتم الإستعانة بالمحاسب الجنائي من قبل أحد الأطراف قيد النزاع أي المتضرر أو الذي أحدث الضرر. وفي ضوء ذلك قد يكون من الضروري أيضاً تحديد الأسباب والأفراد المسؤولين عن وضع الشركة في موضع مسؤولية أمام الدعاوي القضائية.

هذا ويرجع تصاعد أهمية المحاسبة الجنائية إلى عدة أسباب أهمها ما يلي: (Owojori, 2009)

- تزايد ظاهرة الغش أو الإحتيال في البيانات المالية المنشورة.
- عدم تمكّن لجان التدقيق والتدقيق الداخلي من تسليط الضوء على مختلف الحقائق والجوانب المخفية الأخرى لإحتيال الشركات.
- إن الطريقة المستعملة في تعيين مراقبي الحسابات القانونيين لا توفر في الكثير من الأحيان ضمان الإستقلالية لأنها تحتل التواطؤ والضغط.
- يمكن للمدققين الداخليين الكشف وبشكل مؤكد عن ما يحدث ولكنهم ليسوا في وضع يسمح لهم للشروع في عمل مناسب في الوقت المناسب نتيجة عدم تمتعهم بالإستقلال الكافي لعمل ذلك.
- كون وظيفة المدقق الخارجي لا تتمثل أصلاً في الكشف عن الإحتيال في الكشوفات المالية، وإنما وظيفته الأساسية تتمثل في إبداء الرأي حول مدى إنسجام عملية الإبلاغ المالي للشركة قيد التدقيق مع المعايير المحاسبية الدولية أو المحلية.

كما يقدم المحاسبون الجنائيون خدماتهم في عدد من المجالات الأخرى منها:

(DiGabriele, 2008) (Messmer, 2003)

1- التحري عن عمليات الإحتيال والحد منها، لتحديد ما إذا كان هنالك نشاط إجرامي مرتبط

بالسجلات المالية للشركة. وهنا يبحث المحاسبون الجنائيون عن أي خطأ في تقييم

المخزون أو الرسملة الخاطئة للمصاريف بغرض تشويه الأرباح والإختلاس.

2- قد يطلب من المحاسبون الجنائيون تقديم الإستشارات لوضع إستراتيجيات منع الإحتيال في

الشركات، وهنا يعمل المحاسبين الجنائيين على تقييم فيما إذا كان من الممكن تعديل النظام

المالي المعني، مع الأخذ بعين الإعتبار نقاط الضعف في نظام الرقابة والإجراءات الداخلية.

3- تحليل وتقييم المعاملات التجارية، إذ يمكن لهؤلاء المهنيين تحديد أو تقدير القيمة الحقيقية للشركة في حالة الاندماج أو الإستحواذ، وضمان أن يكون المشتري على دراية كاملة بخصوص قيمة الشركة المستهدفة والوضع المالي لها، فضلاً عن ذلك يمكن للمحاسبين الجنائيين تحديد أي نشاط محاسبي مشبوه وتحديد ما إذا كان قد تم إعتدالمقاييس المدروسة في إخفاء أو تزوير البيانات.

ترى الباحثة سعدالدين (2010) أنه لا بد من توافر مجموعة من المعارف والمهارات الخاصة في المحاسب الجنائي من أجل تدعيم دوره للحد من الفساد المالي، ومنها:

- فهم عميق للعلوم المحاسبية المتقدمة والتدقيق، والنظر إلى ما وراء الأرقام، ومعرفة معمقه لأساليب وطرق إجراءات التحريات والتقصي والتحقق والتحقيق.
- فهم عميق لمداخل وطرق المحاسبة الإحتيالية المضللة.
- المعرفة المعمقة بالقوانين والتشريعات، والإجراءات الجنائية وإجراءات التقاضي.
- مهارة التفكير التحليلي المنظم والمنهجي لحل النزاعات الجنائية.
- ممارسة أعلى درجات الشك المهني عند تنفيذ برنامج التدقيق.
- المهارات المتميزة في الإتصال الشفوي والمكتوب وتقنيات المعلومات.
- الإلتباه إلى أدق التفاصيل، وتحليل البيانات بدقة، والتفكير بشكل خلاق.
- إمتلاك الحاسة السادسة لإعادة بناء تفاصيل المعاملات المحاسبية الماضية، وذاكرة فوتوغرافية تساعده على تصور هذه الأحداث.

وفي تقرير هيئة الأوراق المالية الأمريكية SEC عن حالات الإحتيال والفساد (1998-

2010)، حددت فيه أنه هناك قصور في أداء المدقق الخارجي بنسبة 80 %، كما حددت الهيئة

عدة عوامل أدت إلى هذا القصور على النحو التالي:

- 73% ضعف الكفاءة المهنية والفضل في جمع أدلة الإثبات.
- 67% الفضل في بذل العناية المهنية الواجبة.
- 60% عدم استخدام الشك المهني.
- 47% الفضل في إبداء الرأي الصحيح (www.sec.gov).

تعدد أساليب تطبيق المحاسبة الجنائية وتتمثل بالآتي حسب الباحثة السيبي (2006)

1. **التدقيق البعدي Proactive Audit**: يهدف إلى الفحص من عدة مظاهر، ويتضمن ما

يلي:

- التدقيق التشريعي: ويقوم على دراسة وتقييم الرقابة الداخلية، والتأكد من حماية الأصول والموارد المختلفة.
- الإلتزام المنظم: ويستخدم في حالة التدقيق الحكومي، حيث يتم التأكد من مدى الإلتزام المؤسسة بالقوانين والأحكام والتشريعات عند صرف وإثبات المدفوعات الحكومية.
- الأداة التشخيصية: وتستخدم لإجراء فحوص لتحديد المخاطر الناتجة عن الغش، والتركيز على فحص المناطق المستهدفة.

2. **التدقيق التفاعلي Reactive Audit**: يهدف إلى إجراء التحريات اللازمة عن المناطق

- والأنشطة غير القانونية والمشكوك فيها، للتأكد من وجود أو عدم وجود غش بها، وتحديد الأشخاص المسؤولين عن ذلك، وتجميع الأدلة المناسبة والمقبولة لتأييد الدعاوي الجنائية.

4- حوكمة الشركات:

الحوكمة هي الترجمة المختصرة التي راجت للمصطلح Corporate Governance، أما

الترجمة العلمية لهذا المصطلح فهي: " أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة ".

وقد تعددت التعريفات المقدمة لهذا المصطلح، بحيث يدل كل مصطلح عن وجهة النظر التي يتبناها مقدّم هذا التعريف.

فتعرف مؤسسة التمويل الدولية IFC الحوكمة بأنها " النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها " (www.ifc.org/Arabic).

كما تعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD بأنها "مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين" (www.oecd.org).

قد أشار الباحث القواسمي (2013) إلى أن الحوكمة تركز على ثلاث ركائز مهمة، هي:
أولاً: السلوك الأخلاقي.

إذ من الضروري وجود نظام سلوكي أخلاقي قوي ويلقى مساندة من قبل مجلس الإدارة ويتضمن مبادئ أخلاقية، وتوصيل وغرس أهمية المعايير الأخلاقية المميزة، والتركيز على مبدأ الثواب والعقاب، والتوازن في تحقيق مصالح الأطراف.

ثانياً: الرقابة والمساءلة.

والتي تعتبر من أهم ركائز حوكمة الشركات الجيدة، وتتضمن تفعيل أدوار أصحاب المصلحة مثل الهيئات الإشرافية العامة كهيئة سوق المال، ووزارة الصناعة والتجارة، والبنك المركزي، والأطراف المباشرة للإشراف والرقابة مثل مجلس الإدارة، ولجنة التدقيق، والمساهمون، والأطراف الأخرى المرتبطة بالشركة مثل الموردين، والعملاء، والمستهلكين وغيرهم.

ثالثاً: إدارة المخاطر.

وتعتبر أحد الوسائل لتخفيض المخاطر من خلال وضع نظام لإدارة المخاطر، والإفصاح وتوصيل معلومات عن المخاطر إلى المستخدمين وأصحاب المصالح.

أشار الباحثون (Arens, Elder, & Beasley (2005) إلى أن الحوكمة تسعى إلى تحقيق

الآتي:

1. ضمان الشفافية والعدالة والمساواة وتحسين مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
 2. تكوين لجنة تدقيق من غير أعضاء مجلس الإدارة التنفيذية للعمل على تجنب الغش والتدليس وتقليلهما.
 3. توفير الحماية للمساهمين ومنع تضارب الأهداف وتنازع السلطات وتعظيم المصالح المتبادلة.
 4. مراعاة مصالح العمل والعمال وتوزيع الصلاحيات والمسؤوليات بما يضمن تعزيز الرقابة والضبط الداخلي.
 5. منع الوساطة والمحسوبية والحد من إستغلال السلطة في غير المصلحة العامة.
 6. تنمية الإدخار وتشجيع الإستثمار المحلي والأجنبي وتعظيم الربحية وخلق المزيد من فرص العمل الجديدة.
 7. الإلتزام بأحكام القانون والعمل على ضمان تدقيق الأداء المالي وتخفيض تكلفة التمويل.
- ووفقاً للهنيني (2013) يؤثر نظام الحوكمة إيجابياً على الشركة من خلال مما يلي:
- 1- حماية حقوق أصحاب المصالح والمحافظة عليها.
 - 2- إيجاد هيكل تنظيمي واضح بالشركة يحدد مناطق السلطة والمسؤولية.
 - 3- تحسين الأداء المالي للشركة.
 - 4- المحافظة على السمعة الاقتصادية للشركة من خلال التمسك بالقيم والأخلاق.
 - 5- توفير المعلومات الدقيقة وسرعة الإجابة على إستفسارات أصحاب العلاقة.
- لكنها ترى أيضاً بأن تحقيق ما تقدم يتطلب توفر مجموعة من المقومات لهذا النظام هي:

- 1- وجود قوانين وتشريعات تدعم نظام الحوكمة الرشيدة من خلال تحديد حقوق المساهمين وواجباتهم، وحقوق أعضاء مجلس الإدارات وواجباتهم، وتحديد اللجان المنبثقة عنه ووظائفهم.
 - 2- وجود عمليات حوكمة فعالة تعمل على تنظيم الاجتماعات والإتصالات بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين.
 - 3- تحديد الصلاحيات والمسؤوليات لكل عضو في الشركة من خلال وثيقة الحوكمة الرشيدة وإجراء المراجعة والتقييم الدائم لها.
 - 4- وجود أنظمة فعالة كنظام التقارير المالية ونظام الرواتب حيث تخدم مدقق الحسابات من خلال توفير مؤشرات مالية تتمثل في نظام التقارير والرواتب، ومؤشرات غير مالية كتحديد الصلاحيات والمسؤوليات.
- ووفقاً لـدودين (2013) فإن حوكمة الشركات تلعب دوراً هاماً في الحد من الفساد المالي والإداري، ومعالجة المشكلات التي تعاني منها هذه الشركات، وذلك من خلال مجموعة من الآليات يتم تصنيفها إلى آليات داخلية وآليات خارجية.

أولاً: آليات الحوكمة الداخلية.

أ- مجلس الإدارة: يعتبر مجلس الإدارة أفضل أداة داخلية لمراقبة سلوك الإدارة. إذ أنه يحمي أساس المال المستثمر في الشركة من سوء الإستعمال من قبل الإدارة كما أن مجلس الإدارة القوي يشارك بفاعلية في وضع إستراتيجية الشركة ويقدم الحوافز المناسبة للإدارة، ويراقب سلوكها وأدائها، وبالتالي تعظم قيمة الشركة.

ب- لجنة التدقيق: يرجع هذا الإهتمام للدور الذي يمكن أن تؤديه لجنة التدقيق، كأداة من أدوات الحوكمة في زيادة الثقة والشفافية، في المعلومات المالية التي تفصح عنها الشركات، وذلك من خلال دورها في إعداد التقارير المالية. وإشرافها على وظيفة التدقيق الداخلي في الشركات، ودورها في دعم هيئات التدقيق الخارجية وزيادة إستقلاليتها.

ثانياً: آليات الحوكمة الخارجية.

أ. التدقيق الخارجي: يمثل التدقيق الخارجي حجر الزاوية لحوكمة الشركات المملوكة للدولة وللقطاع الخاص، حيث يساعد المدققون الخارجيون هذه الشركات على تحقيق المساءلة، والنزاهة، وتحسين العمليات فيها. ويعزز مسؤولية الحوكمة في الإشراف، والتبصير، والحكمة.

ب. منظمة الشفافية العالمية: من خلال دورها في ممارسة الضغوط من أجل محاربة الفساد المالي والإداري في الدول.

ج. الآليات التنظيمية المهنية: وتتمثل في الآتي:

- تطوير معايير المحاسبة المالية العالمية من قبل الجمعيات المهنية الدولية.
- تطوير معايير التدقيق الدولية من قبل الجمعيات الدولية.
- تفعيل برامج العمل والتدريب المهني المستمر.

من جانب آخر، يرى الباحث طريف (2003) بأن القوانين الأردنية تتضمن العديد من قواعد حوكمة الشركات وبالذات منها قانون الشركات الذي تقع على عاتقه مسؤولية تنظيم كل ما يتعلق بإدارة الشركة، وذلك من حيث دور مجلس الإدارة والهيئة العامة والأطراف ذات العلاقة، فضلاً عن أن هيئة الأوراق المالية إنتهت من إعداد مسودة دليل" لقواعد حوكمة الشركات في البورصة والذي يستند إلى عدد من التشريعات الأردنية من أهمها قانون الشركات وقانون الأوراق المالية وقانون البنوك وقانون الإستثمار والمبادئ الدولية التي وضعت من قبل منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية، وذلك على الرغم من إحتلال الأردن وفقاً لتصنيف البنك الدولي للإدارة الرشيدة لمستوى فوق المتوسط، إلا أن الإنتقال إلى مستويات أعلى في ضوء مفهوم العولمة وإندماج الإقتصاديات وزوال الحواجز وزيادة حدة المنافسة أصبح أمراً ضرورياً ومطلباً ملحاً ولا سيما أن الأرقام الرسمية الصادرة عن وزارة الصناعة والتجارة قد أشارت إلى أن عدداً كبيراً من الشركات التي تمت تصفيتها كانت بسبب سوء الإدارة وتآكل حقوق المساهمين، ومن هنا ظهرت الحاجة إلى تدعيم قواعد حوكمة الشركات في الأردن لتسهم في تخفيض المخاطر المنتظمة وغير المنتظمة لدى الأطراف ذات العلاقة، ومن ثم تشجيع المدخرات المحلية في سوق رأس المال وتسهيل منح التمويل للتوسع في مشاريعها وتأسيس إستثمارات جديدة، وذلك من خلال الفهم الواضح لوظائف مجلس الإدارة وأهمية الفصل بين وظيفة رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي للشركة، علاوة على وضع خطط إستراتيجية في إتخاذ القرارات وتقييمها، ولا سيما أن من الأهداف التي تسعى الحوكمة إلى تحقيقها في الأردن تتمثل في حماية المساهمين وأصحاب المصالح والمحافظة على سمعة الشركات وإستمراريتها ونجاحها (www.ccd.gov.jo).

5- طبيعة العلاقة التكاملية بين المحاسبة الجنائية وحوكمة الشركات في مجال

الحد من الفساد المالي والإداري:

ظهرت حوكمة الشركات كمحاولة لمكافحة الفساد الإداري والمالي ومنع إتهيار الشركات, لكن منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية OCED تعترف بعدم وجود نموذج متكامل جيد لحوكمة الشركات, وعدم وجود آلية محددة للتأكد من تفعيلها وتطبيقها الفعلي في حال وجودها من حيث الشكل.

وترى الباحثة أنه وعلى الرغم من أن حوكمة الشركات تهدف إلى مكافحة الفساد المالي والإداري إلا أن هناك عدة عوامل أدت إلى الحد من تحقيق هذا الهدف, مثل: عدم الإلتزام بقواعد السلوك المهني لدى العاملين في الشركة, وفشل فعالية إشراف مجلس الإدارة, ونقص الخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق, وفشل التدقيق الخارجي, وتقصير معايير المحاسبة الدولية, وعدم شفافية التقارير المالية, وعدم الفصل بين دور رئيس مجلس الإدارة وبين المدير التنفيذي في الشركات, وعدم التغيير الدوري لرئيس لجنة التدقيق.

ونتيجة لما سبق ترى الباحثة أهمية تطبيق المحاسبة الجنائية في المساعدة بتفعيل مبادئ حوكمة الشركات حيث أنها أي المحاسبة الجنائية نظام تحقيق يدمج بين وظائف المحاسبة والتدقيق والقانون لكي يكتشف الأدلة على فاعلية التدقيق, هذه الأدلة تستخدمها المحاكم كأساس إتهامات جنائية ولمحاولة فض النزاعات. تبعاً لإختصاصات المحاسبة الجنائية في القضاء على الفساد, والجريمة, والإحتيال, والخداع, والغش.

وتضيف الباحثة أن المحاسبة الجنائية تعتبر مدخلاً مستقلاً ومُستحدثاً, له كيان فعال, يمكن أن يلعب دوراً مهماً تجاه تحقيق أهداف حوكمة الشركات. حيث أن الشركات قد تلجأ للمحاسب

الجنائي لإهتمامه بصفة رئيسية بنظم الرقابة الداخلية المرتبطة بأهداف أعمال الشركة، والإلتزام بالإجراءات الرقابية التي تتعلق بالبيانات، التي يقوم المحاسب الجنائي بتقييمها وإستخدامها في عملية التدقيق الجنائي.

وتجدر الإشارة إلى أنه لدى تكليف المحاسب الجنائي بإكتشاف الغش والإحتيال لشركة ما، يُفترض عليه أن يحقق جودة ونوعية الإفصاح وفقاً لمتطلبات مبادئ حوكمة الشركات، حيث يمكن أن يؤثر ذلك إيجابياً على المحاسب الجنائي، وجودة قرارات الإستثمار، فالإفصاح الجيد للمحاسب الجنائي يضمن ثقة المستثمر بقدرات سوق الأوراق المالية.

لذلك ترى الباحثة بأن هناك علاقة تكاملية واضحة بين المحاسبة الجنائية والحوكمة في

الحد من الفساد المالي والإداري وذلك من خلال هدفهما المشترك في:

- الحد من تغوّل الإدارة التنفيذية في الفساد المالي والإداري.
- الحد من الإحتيال والغش.
- تشجيع وتعزيز الشفافية والإفصاح.
- الحد من مخاطر الفشل المالي.
- الحرص على حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح.
- تعزيز مبادئ المحاسبة والمساءلة.
- تعزيز حكم القانون وعدم وجود جهات تعتبر نفسها خارج إطار التشريعات القانونية السائدة في المجتمع.

ثانياً: الدراسات السابقة ذات الصلة:

ما يلي مجموعة من الدراسات السابقة العربية والأجنبية ذات الصلة بموضوع البحث:

أولاً: الدراسات العربية.

1.دراسة (الخطيب والقشي، 2006) بعنوان:

"الحاكمية المؤسسية بين المفهوم وإمكانية تطبيقها على أرض الواقع في الشركات

المدرجة في الأسواق المالية".

هدفت هذه الدراسة إلى الإطلاع على أسباب إنهيار إحدى شركات الطاقة الضخمة (شركة أنرون Enron) وتحليلها، والتي أدى إنهيارها إلى إنهيار أكبر شركة تدقيق في العالم (شركة آرثر أندرسون Arthur Andersen) في الولايات المتحدة الأمريكية لثبوت تورطها في التلاعبات المالية التي تمت في شركة أنرون، ومن ثم الإطلاع على التغيرات التي حدثت مؤخراً على الحاكمية المؤسسية بسبب تلك الإنهيارات، ومعرفة آراء البيئة المحيطة بها في الولايات المتحدة الأمريكية في إمكانية تطبيق تلك التغيرات على أرض الواقع. وكشفت الدراسة عن أن السبب الرئيسي لإنهيار الشركة موضوع البحث لم يتعلق بوجود قصور في معايير المحاسبة، أو معايير التدقيق، بل إنحصر في تدني أخلاقيات المهنيين. لقد كانت شركة التدقيق Arthur Andersen تقوم بعدة أعمال مزدوجة لشركة Enron الأمر الذي جعل عملية الإنهيار سريعة، وهذه مخالفة صريحة.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- لقد كان هناك تقصير ملحوظ من قبل السوق المالي كجهاز للرقابة على الشركات المدرجة في السوق المالي.
- وجود صعوبة كبيرة من قبل المدققين والشركات المدرجة في السوق المالي لتطبيق الحاكمية المؤسسية بمفهومها الحديث.
- أن المشكلة لا تكمن بالقوانين التي تحكم الحاكمية المؤسسية بشكل عام ولكنها تكمن بأخلاقيات الأشخاص مطبقي تلك القوانين.

2.دراسة (العريقي, 2007) بعنوان:

"الفساد الإداري وأثره على نمو وتطور القطاع الخاص- دراسة حالة الجمهورية

اليمنية".

هدفت هذه الدراسة لمعرفة أبعاد الفساد الإداري في الجمهورية اليمنية على عملية التنمية المستدامة بصفة عامة، وعلى دور قطاع الأعمال الرأسمالي الخاص في قيادة هذه العملية بصفة خاصة، هذا الدور المفترض منه أن يحل محل جهاز الخدمة المدنية في القيام بالأنشطة الإنتاجية، وبالتالي التخفيف من الأعباء التي تُثقل كاهل الحكومة وتحول دون تفرغها للإشراف والتوجيه والرقابة الاقتصادية، أي إنتهاج سياسة إقتصاد السوق وتفعيل قوى المنافسة، كما سعت للتعرف على أهداف فرعية أخرى مرتبطة بالإصلاح الإداري للحد من الفساد.

ولقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- صغر حجم منظمات القطاع الخاص وتغلب القطاع العائلي والفردي، وعدم الإهتمام بقضايا الاندماج وتكوين وحدات الحجم الكبير التي تساعد على إحداث نقلة نوعية في الإقتصاد وتقليل التكاليف، والإعتماد على التقليد والمحاكاة، مما أبقى على حالة الإقتصاد اليمني كإقتصاد صغير محدود، وضعف النمو الإقتصادي.
- إنتهاج اليمن للحرية بكافة جوانبها، وحرية إنشاء النقابات والأحزاب، وإصدار الصحف، وإصدار قوانين هامة كقانون مكافحة غسل الأموال، وقانون الذمة المالية، وقانون مكافحة الفساد، وقانون جديد للمناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية، وقانون الخصخصة، وإستراتيجية الأجور والمرتببات –
- عدم فعالية برنامج الإصلاح الإقتصادي المالي والإداري، كما أدى التناقض في الخطاب الرسمي تجاه الفساد الإداري وإعطاء إشارات متناقضة.

3.دراسة (مطر, ونور, 2007) بعنوان:

" مدى إلتزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمبادئ الحاكمة المؤسسية ".

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم وتعميق المفاهيم والمبادئ الأساسية التي يقوم عليها نظام الحاكمة المؤسسية في الشركات المساهمة العامة, وكذلك إستكشاف مدى إلتزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بالمبادئ المتعارف عليها لنظام حوكمة الشركات, وعرض أسباب تطبيق هذا النظام ومعوقاته, ووضع إطار عام مقترح لنظام الحوكمة الملائم للتطبيق في الشركات المساهمة الأردنية.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- تلتزم الشركات المساهمة العامة بالمبادئ المتعارف عليها للحوكمة المؤسسية, وإن كان هذا الإلتزام يتفاوت من قطاع إلى آخر. ففي قطاع البنوك يظهر مستوى عالي بينما يظهر في قطاع الصناعة مستوى متوسط.
- يعد تسريب المعلومات ونشر الإشاعات التي تمارسها الإدارات التنفيذية في بعض الشركات من أهم أسباب أو جوانب الضعف في تطبيق الحوكمة, مما يترك آثاراً سلبية على مناخ الإستثمار في السوق المالي.

4.دراسة (شامية, 2008) بعنوان:

"دور مهنة المراجعة في مكافحة الفساد (دراسة تطبيقية)".

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مفهوم الفساد، مظاهره، آلياته، أسبابه والآثار والانعكاسات المؤثرة وعرض الجهود الدولية لمكافحة الفساد وعرض صورة مبسطة عن واقع الفساد في الجمهورية العربية السورية. وتوضيح دور المراجعة في مكافحة الفساد, ووضع المهنة في سورية.

وتوصلت إلى عدة نتائج أهمها:

- هناك دور كبير لمهنة المراجعة في موضوع مكافحة الفساد من خلال المسؤوليات المنوطة بها, بشكل خاص المسؤولية الاجتماعية تجاه الأطراف المتعددة والمسؤولية عن اكتشاف التضييل.

- ليس هناك قوانين خاصة بتنظيم المهنة وتحديد مسؤوليتها في سورية إلا من خلال جمعية المحاسبين القانونيين السورية والتي لا تقوم بالدور المتوقع من المهنة كتنظيم له مكانة اجتماعية مرموقة.

5.دراسة (آل غزوي, 2010) بعنوان:

"حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية (دراسة إختبارية على الشركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية)".

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية حوكمة الشركات وتأثيرها على المعلومات المحاسبية من خلال تحقيق عدة أهداف, ومنها بيان عمق مفهوم حوكمة الشركات وأثرها على المعلومات المحاسبية المتمثلة في القوائم المالية وبيان مدى تأثير حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح في القوائم المالية وبيان مدى تأثير أعضاء مجلس الإدارة في الشركات المساهمة العامة على مستوى الإفصاح في القوائم المالية.

وتوصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- تفاوت مستوى الإفصاح في القوائم المالية في الشركات المساهمة العامة السعودية, حيث أن المتوسط الحسابي لتطبيق بنود مؤشر الإفصاح بنسبة 71% وهي نسبة مقبولة وجيدة على مستوى جميع الشركات.

- عدم وجود علاقة سالبة ذات دلالة إحصائية بين إستقلال أعضاء مجلس الإدارة في تلك الشركات وبين مستوى الإفصاح في القوائم المالية.

6.دراسة (أبو حشيش, 2013) بعنوان:

" دور المحاسب الجنائي في الحد من ممارسات الفساد المالي".

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور المحاسب الجنائي في الحد من ممارسات الفساد المالي, وذلك من خلال مجموعة من المنتمين إلى المحاسبة الجنائية وهم المسؤولين بكل من ديوان المحاسبة, والخبراء في وزارة العدل, ومكاتب المحاسبة والتدقيق, ودائرة ضريبة الدخل والمبيعات, وهيئة الأوراق المالية, والجامعات الأردنية, ومراكز التدريب المتخصصة وغيرهم من ممثلي مهنة المحاسبة والتدقيق.

ولقد خلصت الدراسة إلى نتائج أهمها:

- تقوم المحاسبة الجنائية على أساس مجموعة من مهارات متخصصة متكاملة في المحاسبة والتدقيق والقانون, وبراعة ومهارة التحريات وهي تنظر دائماً إلى ما وراء الأرقام.
- المحاسبة الجنائية هي الفهم العميق للعلوم المحاسبية والقانونية وإملاك مهارة التحري والتقصي والفحص وممارسة أعلى درجات الشك المهني وتأييد الدعاوى الجنائية وذلك في ضوء معايير عامة يجب أن يتمتع بها المحاسب الجنائي وميثاق مهني وآداب وسلوكيات تنظم هذه المهنة في ضوء تضافر جهود الدولة والمجتمع للإرتقاء بمهنة المحاسبة والتدقيق.

7.دراسة (السعد, 2013) بعنوان:

"المحاسبة القضائية في المملكة العربية السعودية: الممارسة الحالية والنظرة

المستقبلية- دراسة ميدانية (إستكشافية)".

هدفت هذه الدراسة إلى تأصيل موضوع المحاسبة الجنائية من الناحية النظرية لمفهومها وأساليبها وإجراءاتها, ودورها في مجال الدعاوى القضائية. بالإضافة إلى إستكشاف وجهة نظر الأكاديميين والمدققين تجاه المحاسبة الجنائية.

وتوصلت هذه الدراسة إلى نتائج أهمها:

- أن المحاسبة القضائية تهدف إلى تلبية حاجة القضاء من خلال الخبراء الماليين الذين يدلون بأرائهم حول المنازعات المالية، إضافةً إلى إتقانهم ومعرفتهم بالجوانب المحاسبية.
- أن هناك اختلافاً كبيراً بين المحاسبة القضائية والتدقيق الخارجي، وأن أهم صور ممارسة المحاسبة القضائية في المملكة العربية السعودية تنحصر عموماً في تمثيل العملاء أمام اللجان القضائية المتخصصة.

- وجود بعض الصعوبات التي قد تواجه تعليم وممارسة المحاسبة القضائية في المستقبل.

8.دراسة (خوري, 2013) بعنوان: "دور الجهات الرقابية في مكافحة الفساد".

هدفت الدراسة إلى البحث في أهم الجوانب التي تعالج مشكلة الفساد الإداري والمالي في الأردن والتي تحد من إنتشار الفساد بإعتباره ظاهرة عالمية تثير اهتمامات العديد من الدول والمؤسسات العالمية، وذلك من خلال التطرق إلى الدور الرقابي الذي يقوم به البنك المركزي الأردني من خلال تطوير منظومة متكاملة من القوانين والتشريعات والأنظمة والتعليمات والإجراءات المصرفية للمساهمة في كفاية وكفاءة وفاعلية عمليات المراقبة والرقابة على الأعمال المصرفية في المملكة.

وتوصلت هذه الدراسة إلى نتائج أهمها:

- قيام البنك المركزي الأردني حالياً بتطبيق المعايير الدولية الخاصة بالرقم الدولي للحساب البنكي (IBAN) وهو ما يسهل ويعزز عمليات التحويل المالي ومراقبة التحويلات المالية ومعرفة مصادرها والمستفيدين منها مما يقلل من مخاطر تبييض وغسيل الأموال وتمويل عمليات الإرهاب.

- قيام البنك المركزي الأردني حالياً بإعداد تعليمات إلزامية للبنوك المرخصة في مجال الحاكمية المؤسسية بدلاً من الدليل الإرشادي بهدف تجذير ثقافة الحاكمية المؤسسية بكافة مرتكزاتها من أجل الوصول إلى إدارات رشيدة تعزز من سلامة ومثانة الأوضاع المالية للبنوك المرخصة.

9.دراسة (الكعبير , 2013) بعنوان:

"مدى ملائمة إجراءات ديوان المحاسبة الأردني لمكافحة الفساد".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى ملائمة إجراءات ديوان المحاسبة الأردني لمكافحة الفساد، من وجهة نظر المدققين العاملين في ديوان المحاسبة. وتوصلت الدراسة إلى أن إجراءات التدقيق التي يتبعها ديوان المحاسبة في أنواع رقابته على القطاع العام (الرقابة المالية والمحاسبية، والرقابة الإدارية، والرقابة القانونية، ورقابة الأداء) ملائمة إلى حد ما لمكافحة الفساد، وإن كان هناك ضعف في تنفيذ بعض الإجراءات. وعلى ضوء النتائج قدمت الدراسة عدداً من التوصيات أهمها:

- تحديث وتطوير إجراءات العمل الرقابي في ديوان المحاسبة حتى تكون أكثر ملاءمة لمكافحة الفساد مع التركيز على الرقابة الإدارية ورقابة الأداء بما يكفل استخدام أمثل للموارد البشرية.

- توسيع صلاحيات المدققين في ديوان المحاسبة وتفعيل دورهم من ناحية المساءلة والمحاسبة بحصولهم على صلاحية الضابطة العدلية ومنحهم الحصانة.

10. دراسة (قمبر, 2014) بعنوان:

"قياس مدى إدراك أهمية المحاسبة الجنائية وضرورة دمجها في مناهج التعليم العالي

لدى أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة في الجامعات الليبية بالمنطقة الغربية".

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى إدراك أهمية المحاسبة الجنائية وضرورة دمجها في

مناهج التعليم العالي لدى أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة في الجامعات الليبية, وتحديد أهم

المعوقات التي يمكن أن تمنع أو تحد من دمج المحاسبة الجنائية في مناهج التعليم العالي من وجهة

نظر أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة بالجامعات الليبية, ومحاولة مواكبة الدراسات الحديثة

التي تناولت موضوع المحاسبة الجنائية وحققت تقدماً كبيراً فيه.

وتوصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- يدرك أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة بالجامعات الليبية ضرورة دمج المحاسبة

الجنائية في مناهج التعليم العالي من خلال تخصيص شعبة فرعية ضمن قسم المحاسبة

لتدريس علوم ومهارات المحاسبة الجنائية وإعداد برامج تعليمية تكميلية من عدة فصول

دراسية للمحاسبة الجنائية لخريجي الدراسات العليا والجامعات الراغبين في إكتساب علوم

ومهارات هذا المجال.

- توجد معوقات تمنع دمج المحاسبة الجنائية في مناهج التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء

هيئة التدريس محل الدراسة ولعل من أهم هذه المعوقات أنه لا توجد خطط محددة وواضحة

لكيفية دمج المحاسبة الجنائية في مناهج التعليم العالي بالإضافة إلى عدم توافر الموارد

البشرية المؤهلة التي يمكنها تدريس المحاسبة الجنائية.

ثانياً: الدراسات الإنجليزية:

1. دراسة (Adam & Shwartz, 2008) بعنوان:

"Corporate Governance, Ethics, and the Back Dating of Stock Options".

هدفت هذه الدراسة إلى مناقشة دور القيم والقواعد الأخلاقية فيما يتعلق بحوكمة الشركات، والدور الخاص بالمديرين لتحقيق مبدأ الشفافية والنزاهة والمسؤولية، والتي تنعكس على الآليات الخاصة بالحسابات والمسؤولية العامة، بالإضافة إلى مناقشة المداخل المختلفة لأصحاب المصالح والمديرين وحملة الأسهم، للقدرة على التخفيف من تضارب المصالح.

وقد خلصت الدراسة إلى نتيجة مفادها، إن الإدارة المالية الرشيدة ليس لها مبرر أخلاقي

إلا بتلبية عدد من الشروط، وهذه الشروط هي:

- يجب أن يكون النشاط شفافاً بشكل كامل، أي لا يتضمن أي نوع من التضليل للآخرين.
- يجب أن لا تكون هنالك أي طريقة بديلة لتحديد مكافأة الإدارة وبعيدة عن إدراك ورقابة حملة الاسهم.

2. دراسة (Smith & Crumbley, 2009) بعنوان:

"Defining a Forensic Audit".

هدفت هذه الدراسة إلى تعريف التدقيق الجنائي، حيث أن الإفصاحات حول عمليات الإحتيال والفضائح المالية الجديدة أصبحت منتشرة في الصحف والمجلات. ونتيجة لذلك، فإن الطرق التقليدية في مراقبة الأنشطة المالية للشركات التي تعمل في مهنة المحاسبة هي محل تدقيق شديد. وفي الوقت نفسه، هناك إعتراف بأن مبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عموماً من مجلس معايير المحاسبة الدولي والمعايير المعترف بها في الولايات المتحدة سوف يغيران

الممارسات المستخدمة لمكافحة المخالفات للشركات كما أنه يجب على المحققين التكيف مع تقنيات المحاسبة الجنائية.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن عمل التدقيق الجنائي مهم للمساعدة في تزويد أصحاب المصلحة بتأكيدات حول المخاطر الإقتصادية التي تواجهها الشركة. فإن هذه الخطوة مهمة خصوصاً أن التغيرات المتوقعة في الولايات المتحدة نحو GAAPs تعتمد بقوة على قواعد مبادئ المحاسبة الجنائية.

3. دراسة (Davis & others, 2010) بعنوان:

"Characteristics and Skills of Forensic Accountants".

هدفت هذه الدراسة إلى البحث عن المهارات الضرورية المطلوبة في المحاسبين الجنائيين لغرض التوصية بشأنها إلى مؤسسات التعليم العالي في نيجيريا لتطوير المناهج في تخصص المحاسبة الجنائية.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- أن المهارات المحاسبية الأساسية ليست كافية لمتطلبات المحاسبين الجنائيين للتحقيق في الجرائم الإقتصادية والمالية، وهناك حاجة إلى مهارات أخرى أيضاً.
- أن المهارات اللازمة للمحاسبين الجنائيين كما حددها كل من الأكاديميين والمهنيين ولتلبية توقعات أصحاب العمل هي أن يكون المحاسب الجنائي خبيراً، محترفاً، يمتلك الحاسة السادسة، يمتلك مهارات خاصة و متماسكة، وذلك لمواجهة كافة الطرق الإحتيالية لهؤلاء المجرمين.
- ينبغي على المؤسسات المهنية والجامعات في نيجيريا أن تجد وسيلة لدمج مهارات المحاسبة الجنائية في المناهج الدراسية لتخصص المحاسبة.

4. دراسة (Ahmed, 2011) بعنوان:

"An Examination of the Principles of Corporate Governance from an Islamic Perspective: Evidence from Pakistan".

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في أهم مبادئ حوكمة الشركات والتي تتفق وتتبع مع الشريعة الإسلامية، وذلك من خلال إستخدام أمثلة عملية من قطاع الخدمات المالية والمصرفية. وكيف يتم إثراء هذا النهج الإسلامي لحوكمة الشركات داخل المنظمات المتمركزة في باكستان. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- على الرغم من عناصر الإسلام المتعلقة بالمساءلة أمام الله والمسؤوليات الفردية في الإسلام كدين، يجد المرء التشابه الهائل لأنواع آليات المراقبة الداخلية والخارجية.
- هناك تشابه في طريقة منظمة إسلامية هو نصح "هيئة الرقابة الشرعية" مثلما مجالس الإدارة التقليدية تقوم بتأدية أعمالهم.
- يمكن تحديد فرق واحد هو عنصر النهج النظرية المختلفة لحوكمة الشركات.

5. دراسة (Bressler, 2011) بعنوان:

'The Role of Forensic Accountants in Fraud Investigations-Importance of Attorneys and Judges Perceptions'.

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح أهمية تأهيل وتدريب المحاسب الجنائي في ظل التصاعد المستمر في أعمال الغش والفساد، كما ناقشت الدراسة أهمية فهم أن الأدلة التي توفرها تقارير المدقق الجنائي يجب أن تتم بطرق محددة لإستخلاصها وتصنيفها. وتوصلت الدراسة إلى أن المحاسب الجنائي الذي يقوم بأعمال التدقيق الجنائي عليه إعداد تقارير مفهومة وواضحة وأن تكون معتمدة على إجراءات التدقيق ومهارات التحري. وأكدت الدراسة على أهمية تقارير المدقق الجنائي، على أن يتم الإعتراف بها كأدلة في المحكمة عند المنازعات.

6. دراسة (Digabriel & Ojo, 2013) بعنوان:

"Objectivity and Independence: The Dual Roles of External Auditors and Forensic Accountants".

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح القدرات المحددة, حيث أن هناك دور مزدوج للمدقق الخارجي, وذلك بالإطلاع على قواعد التدقيق الداخلي, وقواعد المهارات الشخصية, كما تهدف أيضاً إلى إبراز السبب مع التركيز في التدقيق على الضوابط الداخلية, فضلاً عن العودة إلى تقنيات التدقيق التقليدية. لقد ساهمت هذه الدراسة في تسليط الضوء على السبب الذي يستدعي دمج مسؤوليات التدقيق الخارجي مع مسؤوليات التدقيق الداخلي, وتسهيل هذه الخطوة, وإقتراح الوسائل التي تيسر هذه العملية, والتركيز على الفوائد الناتجة عنها.

وتوصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها الإشارة إلى السمات الرئيسية الواجب توفرها في المدقق الخارجي من موضوعية, وإستقلالية, للحد من المخاطر المرتبطة بتداخل الأدوار بين كل من المدقق الخارجي والداخلي. وأن هذه السمات تدعم دور المحاسب الجنائي الأساسي, ألا وهو الإستشارة, وأداء الشهادة المهنية في المحاكم. وأن الأدوار المزدوجة للمدقق الخارجي مناسبة في بعض الحالات, لوجود القيود التي يفرضها قانون سارابينز أوكسلي, والنشريات الأخرى.

7. دراسة (Prabowo, 2013) بعنوان:

"Better, Faster, and Smarter: Developing a Blueprint for Creating Forensic Accountants".

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الصفات الأساسية للمحاسبين الجنائيين، لبناء محاسب قانوني متخصص في تحقيق المحاسبة الجنائية. حيث استخدمت هذه الدراسة البيانات الأولية والثانوية حول مهنة المحاسبة الجنائية في إندونيسيا والولايات المتحدة الأمريكية. إذ تم جمع هذه البيانات عن طريق إستعراض الأدبيات، المقابلات المتعمقة، ومناقشة مجموعة من المهنيين المختصين بالمحاسبة الجنائية في إندونيسيا والولايات المتحدة الأمريكية.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن طبيعة المحاسبة الجنائية تتطلب نهجاً فريداً في إنتاج المحاسبين الجنائيين مقارنة مع المحاسبين العاديين. حيث أنه من الضروري أن يمتلك المحاسب الجنائي عقلية وأسلوب وخبرة خاصة. ووضح في دراسته خصائص خاصة في الصفات التي من المفترض أن يمتلكها المحاسب الجنائي. حيث أن "مهاراته" تشمل عناصر مثل القدرة على التفرقة بين الحق والباطل، بالإضافة إلى الشجاعة اللازمة للوقوف على ما هو حق، والقدرة على تحمل الضغوط من الأعمال. و"طرق" في الرجوع إلى فهم عملية التحقيق في الغش مثل الكشف عن الغش، والشواهد، وأساليب التحقيق، وتقرير التحقيق. و"التجربة" كسمة ثالثة من خلال المشاركة في عملية التحقيق في الإحتيال الذي يقوم به المحاسب من خلال علمه أو من إكتسابه لخبرة سابقة من خلال التعليم والتدريب.

8. دراسة (Akkeren& others, 2013) بعنوان:

"A metamorphosis of the Traditional Accountant: an Insight into Forensic Accounting Services in Australia".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أحدث الاتجاهات في مجال ممارسة المحاسبة الجنائية في أستراليا من خلال دراسة الكيفية التي تقوم بها شركات المحاسبة التي تتخصص في خدمات المحاسبة الجنائية في تلبية إحتياجات عملائها، وإبلاغ الجامعات على المناهج المناسبة لضمان معرفة ومهارات خريجي المستقبل لكي تلبي توقعات الصناعة. هذه الدراسة إستكشافية تعتمد على إجراء مقابلات نوعية مع المحاسبين القانونيين الجنائيين في أستراليا.

وتوصلت الدراسة إلى نتائج تشير إلى أن الخدمات التي تقدمها المحاسبة الجنائية هي خدمات واسعة ومعقدة. وتختلف الآراء على نطاق واسع بشأن أفضل السبل للمضي قدماً في هذا المجال لمهنة المحاسبة. حيث أن شركات خدمات المحاسبة الجنائية تتطلب مهارات مثل المهارات الشفوية والكتابية والاتصالات والتكنولوجيا والمهارات التحليلية، بالإضافة إلى التأهيل المحاسبي، كجزء من المرحلة الجامعية أو الدراسات العليا. كانت التصورات أيضاً أن التخرج يتطلب مهارات قوة الشخصية، والحماس والذكاء والقدرة على العمل بشكل مستقل، فكشفت هذه الدراسة عن أنه لا يزال هناك نقص في مهارات المحاسبة الجنائية الواجب توفرها في خريجين الدراسات العليا.

ثالثاً: ما تتميز به الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة.

تطرقت الدراسات السابقة إلى بحث وتحليل كل من مفاهيم الفساد المالي والإداري وحوكمة الشركات والمحاسبة الجنائية، كل على حده.

لكن ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة، بأنها على حد علم الباحثة الدراسة الأولى في الأردن، وفي الوطن العربي ككل التي تحاول على ربط المحاسبة الجنائية بحوكمة الشركات، للتوصل إلى حل متكامل لمشكلة الفساد المالي والإداري في الشركات المساهمة العامة الأردنية، والذي سيحفز الباحثين في تطبيقها على العديد من القطاعات الأخرى. وذلك بسبب زيادة الفساد المالي والإداري في الأردن، وبوجه خاص في الشركات المساهمة العامة الأردنية، الأمر الذي له تأثير كبير على الإقتصاد الوطني، وفي جذب المستثمرين الجدد. وبسبب الحدثة النسبية لمفهوم المحاسبة الجنائية وعدم ظهور أي إستخدام لهذا النوع من المحاسبة في الأردن، ولما تعتقد به الباحثة من أهمية المحاسبة الجنائية التي كان لها دور كبير في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا في المحاولة بالحد من الفساد المالي والإداري. وتطور مفهوم حوكمة الشركات، التي إعتقد الباحثون والمحللون بأن عدم تطبيقها الكامل في الشركات في جميع دول العالم أحد الأسباب المهمة، والتي يعتقد البعض أنها السبب الرئيسي في الأزمات المالية التي حدثت في خريف 2008، وفي الفساد المالي والإداري الذي أدى إلى تعاظم النزاعات بين المستثمرين والمديرين التنفيذيين.

حيث أن الباحثة أدركت وجه القصور التي عانت منه الدراسات السابقة، لأنها ركزت جزئياً على جانب واحد من جوانب الدراسة الحالية المتمثل في حوكمة الشركات أو المحاسبة الجنائية، في حين رأت الباحثة ضرورة جمع الجانبين معاً في هذه الدراسة لمحاولة التوصل إلى حل جذري لمشكلة الفساد المالي والإداري.

الفصل الثالث
منهجية الدراسة
(الطريقة والإجراءات)

الفصل الثالث

منهجية الدراسة (الطريقة والإجراءات)

1- مقدمة:

يتناول هذا الفصل عرضاً لمنهج الدراسة ووصفاً لأداة الدراسة التي تم استخدامها لجمع البيانات، والمعالجة الإحصائية المتبعة في الدراسة وأسلوبها، كذلك أسلوب جمع البيانات والمعلومات، وثبات أداة الدراسة.

2- منهجية الدراسة:

انطلاقاً من طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، فقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على إعطاء صورة عن الظاهرة التي ترغب الباحثة بجمع البيانات عنها، بحيث يصف ميزات وخصائص مجتمع. وهو المنهج المناسب والأفضل للدراسة، لأنه يصف العلاقة التكاملية بين متغيرات الدراسة، المحاسبة الجنائية وحوكمة الشركات، والعلاقة التكاملية بينهما في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المساهمة العامة الأردنية، حيث تم تحليل البيانات والمعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة بعد أن تم جمعها بالأدوات التي أعدت خصيصاً لهذا الغرض.

3- مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من ثلاث فئات رئيسة ذات الصلة بموضوع الدراسة وهم:

1- المساهمون وأصحاب المصالح، مثل: الوسطاء الماليون، وضباط الإئتمان في البنوك،

والمدراء الماليون في الشركات المساهمة العامة.

2- مدققو الحسابات الخارجيون.

3- الأطراف الأخرى ذات الصلة بموضوع الدراسة، مثل: القضاة والمحامين، وهيئة مكافحة

الفساد، وديوان المحاسبة، ودائرة مراقبة الشركات.

4- عينة الدراسة:

نظراً للطبيعة الخاصة لموضوع الدراسة والحدثة النسبية لتداوله سواء في سوق المهنة أو بيئة الأعمال الأردنية بشكل عام. وجدت الباحثة، أن العينة القصدية (Purposive Sample) هي الأكثر ملائمة لتحقيق أهداف الدراسة مما يقتضى إختيار العينة من أفراد ممن هم في رأيها الأقدر على إدراك مفاهيم وأهداف المحاسبة الجنائية والتدقيق الجنائي والدور الذي يمكن أن تلعبه في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المساهمة العامة الأردنية. وهكذا سلكت الأسلوب الإنتقائي في إختيار الأفراد المشمولين في هذه العينة من الفئات الثلاث المشار إليها أعلاه.

5- أداة الدراسة:

سلكت الباحثة في التواصل مع أفراد العينة سبيلين لدى توزيع أداة الدراسة وهي الإستبانة من أجل الحصول على آرائهم: الأسلوب المباشر من خلال اللقاءات المباشرة (خصوصاً مع أفراد الفئة الثالثة)، والأسلوب غير المباشر وذلك عن طريق حرصها على توزيع الإستبانة على أفراد متخصصين ومؤهلين علمياً ومهنيّاً من الفئتين الأولى والثانية.

أولاً: الأسلوب المباشر.

قامت الباحثة في هذا الأسلوب باللقاء المباشر مع عدد من أفراد العينة للبحث في مجال الدراسة وبيان آرائهم في دور كل من المحاسبة الجنائية وحوكمة الشركات بهدف التوصل من آرائهم إلى طبيعة دور العلاقة التكاملية بين دوريهما معاً.

حيث قامت الباحثة بإجراء مقابلة مع مراقب الشركات العام، وعضو هيئة مكافحة الفساد، ورئيس ديوان المحاسبة الأردني، وأعضاء في جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين

المتخصصين في التدقيق بأعمال الشركات المساهمة العامة الأردنية، ومجموعة من المحامين المتخصصين في المقاضاة بأعمال الشركات المساهمة العامة في الأردن.

عند مقابلة الباحثة مع مراقب الشركات العام، فقد أكد لها على حرص دائرة مراقبة الشركات في تفعيل مبادئ الحوكمة لدى الدائرة، إذ يوجد لديهم وحدة حوكمة خاصة تعمل على مراقبة الشركات في تطبيق مبادئ الحوكمة والإمتثال لقوانينها تبعاً لدليل قواعد حوكمة الشركات الأردنية. وفي سؤال الباحثة عن دور العلاقة التكاملية بين دور كل من المحاسبة الجنائية وحوكمة الشركات معاً في مكافحة الفساد في الأردن، فقد أشار إلى أنه على مطالعة مستمرة بموضوع المحاسبة الجنائية التي بدورها ستساعد أصحاب السلطة في المملكة من تحديد مجالات الفساد في الشركات، كما أنه أكد على أن الإمتثال لمثل هذه العلاقة سيكوّن أسواق مالية نظيفة، وشركات ناجحة.

وفي مقابلة الباحثة مع عضو هيئة مكافحة الفساد، قد أشار إلى أهمية المحاسبة الجنائية في المساعدة في كشف عمليات الإحتيال في الشركات المساهمة العامة. حيث أن الدائرة تواكب أي تطور من شأنه أن يكشف أي نية مسبقة للإحتيال المالي أو الفساد الإداري في الشركات المساهمة العامة تبعاً لأهمية هذه الشركات في الأردن لأنها تعتبر أحد المصادر المهمة والفعالة في بناء الإقتصاد الوطني الأردني. ويجدر الإشارة إلى أنه أكد أن الدائرة تتعاون مع أي شخص لديه معلومات مفيدة تجاه أي نوع من أنواع الفساد، حتى وإن كان من مرتكبي الفساد.

وفي مقابلة الباحثة مع رئيس ديوان المحاسبة الأردني، فقد رأت الباحثة أنه مؤيد وبشدة لما أتت به هذه الدراسة، نظراً لتفشي ظاهرة الفساد، وأشار عطوفته إلى جدية السلطات المعنية في التعاون على لجم الفساد بجميع أشكاله. وأن رسالة ديوان المحاسبة المحافظة على المال العام من الهدر والضياع.

ولدى مقابلتها مع المحاسب القانوني (محاسب جنائي). فرأت الباحثة أنه مؤيداً لما ذهبته له الدراسة بشأن دور المحاسبة الجنائية في الكشف عن حالات الفساد في الأردن، مشيراً إلى أن المحاسبة الجنائية تمكن المدقق من التحري عن حالات الإحتيال والغش بفعالية، وأضاف أيضاً إلى أنها توفر الأدلة والقرائن التي تساعد المدقق من تكوين حكمه المهني لدى فحص البيانات المالية في الشركات. وقد أكد لها أنه من الواجب وجود مؤسسات مهنية مختصة في المحاسبة الجنائية والتدقيق الجنائي في الأردن.

وفي مقابلة الباحثة مع المحاسب القانوني الذي قد عمل لعدة أعوام جاهداً لتشجيع تبني هذا النوع من المحاسبة أي المحاسبة الجنائية في الأردن من خلال الكتابة وبعث عن هذا الموضوع، والمشاركة في مؤتمرات وندوات متخصصة في موضوع المحاسبة الجنائية. أكد لها صحة ما ذهبته إليه بخصوص العلاقة التكاملية بين المحاسبة الجنائية وحوكمة الشركات ولكن بشرط مراعاة الخلل الحالي وهو عدم إلتزام الشركات المساهمة العامة الأردنية في معظم الأحيان بنظم الحوكمة الرشيدة والتي هي في معظمها ما زالت مكتوبة على الورق ولكن دون مراعاة الجدية والحرص على تطبيقها فعلاً.

ويجدر الإشارة إلى مقابلة الباحثة مع عدد من القضاة والمحامين. الذين أشاروا إلى بعض المشاكل التي تواجههم في المحاكم بخصوص اللجوء إلى مكتب تدقيق مختص لإبداء الرأي بشأن البيانات المالية للشركات التي بها نزاع، ورأت الباحثة أنهم مؤيدين وبشدة لما أتت به الدراسة بخصوص العلاقة التكاملية بين المحاسبة الجنائية وحوكمة الشركات ولكن بشرط أن تكون هناك سلطات عليا متخصصة في تطبيق هذا الدور لتعزيز حكم القانون. حيث أنهم أجمعوا على أنه قد يكون لهذه العلاقة دور في تدعيم مصداقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات، وأن مثل هذه العلاقة سيوفر الوسائل والأدوات التي ستمكن المحاكم من إصدار الأحكام الخاصة بقضايا الفساد المالي والإداري. وأوصوا بوجود وجود مدققين جنائيين مختصين في جميع قاعات المحاكم في الأردن لكي تتم عملية التدقيق بشكل سليم ودقيق ومراقب من قبل القضاة.

ثانياً: الأسلوب غير المباشر.

قامت الباحثة بتوزيع أداة الدراسة (الإستبانة) على جميع أفراد عينة الدراسة، وقد شملت الإستبانة الموزعة على أفراد العينة (19) فقرة مقسمة في ثلاثة محاور رئيسة هي على صلة بالأسئلة الأربعة المتفرعة عن مشكلة الدراسة والتي هدف السؤال الأول منها إلى الوقوف على آراء عينة الدراسة عن دور المحاسبة الجنائية في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المساهمة العامة الأردنية، في حين هدف السؤال الثاني إلى الوقوف على آرائهم عن دور حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المساهمة العامة الأردنية، أما السؤال الثالث فقد هدف إلى إستقصاء آرائهم عما إذا كان هناك تكامل بين دور المحاسبة الجنائية ودور حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المساهمة العامة الأردنية، في حين هدف السؤال الرابع إلى الوقوف على آرائهم عن دور العلاقة التكاملية بين دور المحاسبة الجنائية ودور حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المساهمة العامة الأردنية. وقد طُلب من أفراد العينة إبداء درجة الموافقة على فقرات الإستبانة بموجب مقياس ليكرت خماسي الدرجات.

والجدول التالي رقم (1) يوضح مدى إستجابتهم في الرد على الإستبانة.

الجدول (1)

عدد الإستبانات الموزعة والمستردة

نسبة الإستجابة	الإستبانات المستردة	الإستبانات الموزعة	الفئة
62.2%	28	45	المساهمون وأصحاب المصالح
63.3%	19	30	مدققو الحسابات الخارجيون
65.6%	21	32	فئات أخرى ذات صلة
63.5%	68	107	المجموع

حيث شملت أسئلة الإستبانة ثلاثة محاور رئيسة هي:

- **المحور الأول:** ويتضمن ست فقرات تتعلق بدور المحاسبة الجنائية في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المساهمة العامة الأردنية.
- **المحور الثاني:** ويتضمن ستة فقرات تتعلق بدور حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المساهمة العامة الأردنية.
- **المحور الثالث:** ويتضمن سبع فقرات تتعلق بالعلاقة التكاملية بين دور المحاسبة الجنائية ودور حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المساهمة العامة الأردنية. وقد تم قياس المتغيرات باستخدام مقياس ليكرت الخماسي المبين في الجدول (2).

الجدول (2)

مقياس ليكرت الخماسي المستخدم في أداة الدراسة

هام جدا	هام	متوسط الأهمية	قليل الأهمية	عديم الأهمية
5	4	3	2	1

ويبين الجدول (3) المتوسطات الحسابية لدرجات الاتفاق المتدنية والمتوسطة والمرتفعة.

الجدول (3)

معالجة مقياس ليكرت

المتوسط الحسابي	درجة الاتفاق
5-4.21	مرتفعة جداً
4.20-3.41	مرتفعة
3.40-2.61	متوسطة
2.60-1.81	متدنية
1.80-1	متدنية جداً

إذ تم اعتماد خمسة مستويات لدرجة الإتفاق باستخدام $0.80 = 5 / (1-5)$

▪ إختبار التوزيع الطبيعي:

تم إجراء إختبار التوزيع الطبيعي للبيانات التي تم جمعها وذلك للتأكد إذا ما كانت البيانات تتلاءم مع التوزيع الطبيعي أم لا، لذا تم استخدام (Kolmogorov-Smirnov Test)، والذي يستخدم عادةً في حال كان عدد الحالات أكبر من 50 (الهيتمي، 2006).
والجدول رقم (4) يشير إلى نتائج الإختبار.

الجدول رقم (4)

إختبار التوزيع الطبيعي للبيانات

المتغيرات	العلاقة التكاملية	حوكمة الشركات	المحاسبة الجنائية
حجم العينة	68	68	68
الوسط الحسابي	4.3697	4.3946	4.4412
الانحراف المعياري	0.54313	0.46867	0.39247
K-Z إختبار	1.073	1.097	0.986
القيمة المعنوية	0.200	0.180	0.286

إذ يشير الجدول رقم (4) إلى أن توزيع البيانات كان طبيعياً، حيث بلغت بالنسبة لمحور المحاسبة الجنائية (0.986) وبمستوى دلالة (0.286) وهي أعلى من المستوى المحدد لدلالة الإختبار وهي ($\alpha \geq 0.05$)، وبلغت بالنسبة لمحور حوكمة الشركات (1.097) وبمستوى دلالة (0.180)، كما بلغت بالنسبة لمحور العلاقة التكاملية (1.073) وبمستوى دلالة (0.200)،
وجميعها قيم تعبر عن توفر خواص التوزيع الطبيعي للبيانات وهو أحد شروط البيانات المعلمية كون قيم K-Z اقل من (5).

■ ثبات أداة الدراسة (الإستبانة):

يقصد بالثبات مدى التوافق والإتساق في نتائج الإستبيان، والإستقرار في النتائج عبر الزمن، فالإختبار الثابت يعطي النتائج نفسها إذا طبق على المجموعة نفسها من الأفراد مرة أخرى (المنيزل, 2000).

لقد تم التأكد من مدى ثبات أداة الدراسة المستخدمة في قياس المتغيرات التي تشتمل عليها الإستبانة من خلال إحتساب معامل كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) للإتساق الداخلي، حيث تكون النتيجة مقبولة إحصائياً إذا كانت قيمته أكبر من (0.60) وكلما إقتربت القيمة من (1) واحد أي (100%) (Sekaran & Bougie, 2013)، دلّ هذا على مستوى ثبات أعلى لأداة الدراسة، حيث قامت الباحثة بإجراء الإختبار على أول (7) إستبانات لكل من إجابات المساهمين وأصحاب المصالح، ومدققي الحسابات، والأطراف الأخرى ذات الصلة، بحيث أصبح عددها (21) إستبانة (عينة أولية أو تجريبية) للتأكد من الثبات فبلغ المؤشر الكلي للعينة الأولية (87.91%) وهي نسبة مقبولة كونها أكبر من 60%.

والجدول رقم (5) ويوضح ثبات أداة الدراسة كرونباخ ألفا لمتغيرات العينة الأولية أو

التجريبية.

جدول رقم (5)

ثبات أداة الدراسة لمتغيرات العينة الأولية أو التجريبية

العينة الأولية	كرونباخ ألفا	عدد الفقرات	البعد
21	73.46%	6	محور المحاسبة الجنائية
	79.06%	6	محور حوكمة الشركات
	93.43%	7	محور العلاقة التكاملية
	87.91%	19	المؤشر الكلي

وبالنظر إلى البيانات الواردة في الجدول رقم (6) نجد أن نتيجة كرونباخ ألفا للعينة النهائية كانت (87.55%)، لذا يمكن وصف أداة هذه الدراسة بالثبات، وأن البيانات التي تم الحصول عليها من خلالها مناسبة لقياس المتغيرات، وتخضع لدرجة إعتماذية عالية.

جدول رقم (6)

ثبات أداة الدراسة للمتغيرات

عدد أفراد العينة الكلية	كرونباخ ألفا	عدد الفقرات	البعد
68	71.79%	6	محور المحاسبة الجنائية
	78.13%	6	محور حوكمة الشركات
	86.03%	7	محور العلاقة التكاملية
	87.55%	19	المؤشر الكلي

يشير الجدول أعلاه إلى معامل كرونباخ ألفا للأبعاد الثلاثة الذي تتراوح بين (71.79% - 86.03%) وجميعها قيم أعلى من النسبة المقبولة 60%.

6- متغيرات الدراسة:

المتغير المستقل الأول: دور تطبيق المحاسبة الجنائية على الشركات المساهمة العامة الأردنية.

المتغير المستقل الثاني: دور تطبيق حوكمة الشركات في الشركات المساهمة العامة الأردنية.

المتغير المستقل الثالث: التكامل بين دور المحاسبة الجنائية ودور حوكمة الشركات.

المتغير المستقل الرابع: دور التكامل بين المحاسبة الجنائية وحوكمة الشركات.

المتغير التابع: الفساد المالي والإداري في الشركات المساهمة العامة الأردنية.

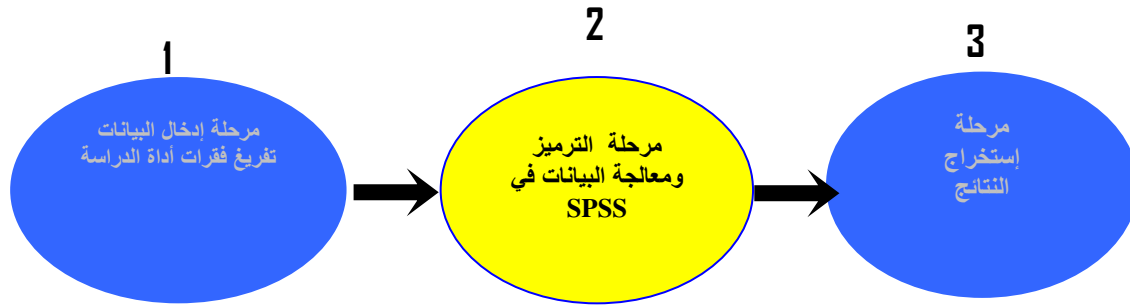
7- إجراءات الدراسة:

لقد تم ترميز البيانات وإدخالها في الحاسب الآلي ومعالجتها بإستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS, ولتوظيف البيانات التي تم جمعها في تحقيق أهداف الدراسة وإختبار فرضياتها بمستوى معنوية (0.05), تم إستخدام الأساليب الإحصائية الوصفية, وكذلك الأسلوب الإحصائي الاستدلالي. الجدول رقم (7) يوضح عملية ترميز أداة الدراسة حسب المتغيرات. والشكل رقم (1) يوضح عملية الترميز بالتفصيل.

جدول رقم (7)

ترميز أداة الدراسة حسب المتغيرات

عدد الفقرات	الترميز	البعد
6	A1-A6	المحاسبة الجنائية
6	B1-B6	حوكمة الشركات
7	C1-C7	العلاقة التكاملية
19	Q1-Q19	المؤشر الكلي



الشكل رقم (2) مراحل المعالجة الإحصائية

المصدر: إعداد الباحثة

8- المعالجة الإحصائية:

إعتمدت الباحثة على عدد من الأساليب الإحصائية والتي تتفق وطبيعة الدراسة وهي كما

يلي:

1. مقاييس الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistic Measures) وذلك لوصف إجابات

عينة الدراسة، إذ تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وذلك لتحليل

إجابات عينة الدراسة وتحديد درجة الإتفاق النسبية لإجابات أفراد عينة الدراسة وإتجاه

محاور وأبعاد الدراسة.

2. معامل ثبات أداة الدراسة (Cronbach Alpha) لإختبار ثبات أداة الدراسة. ويعتبر من

أكثر المقاييس شيوعاً لقياس درجة الارتباط بين مكونات المقياس، إذا يقاس مدى الإتساق

والتناسق في إجابات المتسجوب على كل الأسئلة الموجودة بالمقياس، ومدى قياس كل

سؤال للفهم، ويدل إرتفاع قيمة معامل الارتباط في المقياس على إرتفاع درجة الثبات

(المنيزل، 2000).

3. إختبار (Kolmogorov-Smirnov) والذي يستخدم لإختبار التوزيع الطبيعي للبيانات.

4. إختبار (Person) والذي يستخدم لدراسة الارتباط الثنائي في معرفة قوة العلاقة بين

متغيرين محددتين.

5. إختبار (One Sample T-test) لإختبار فرضيات الدراسة.

الفصل الرابع
نتائج الدراسة
(التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات)

الفصل الرابع

نتائج الدراسة (التحليل الإحصائي وإختبار الفرضيات)

أولاً: تحليل بيانات الدراسة.

قامت الباحثة في هذا الجزء بتحليل البيانات الديموغرافية لعينة الدراسة, ثم بعد ذلك بتحليل إجابات أفراد العينة على أسئلة الإستبانة في المحاور الثلاثة.

1- وصف خصائص عينة الدراسة:

إستخدمت الباحثة في هذا الجزء الوسط الحسابي, والتكرارات, والنسب المئوية لوصف خصائص عينة الدراسة كما هو موضح في الجدول رقم (8).

وعليه فالمؤشرات المشار إليها أعلاه توفر قدراً من التأكيد المعقول على أن الإجابات المستخلصة منهم على أسئلة الإستبانة تتمتع بالمصداقية المبنية على قدراتهم في منحهم مدلولات تلك الأسئلة.

جدول رقم (8)

البيانات الديموغرافية لعينة الدراسة

الشكل التوضيحي	النسبة المئوية	التكرارات	تقسيم الفئات	الفئة
	75	51	بكالوريوس	المؤهل العلمي
	19.1	13	ماجستير	
	5.9	4	دكتوراه	
	%100	68	المجموع	
	30.9	21	محاسبة	التخصص
	16.2	11	إدارة أعمال	
	20.6	14	قانون	
	32.4	22	أخرى	
	%100	68	المجموع	

الشكل التوضيحي	النسبة المئوية	التكرارات	تقسيم الفئات	الفئة
	7.4	5	5-1	الخبرة الوظيفية
	30.9	21	10-6	
	51.5	35	15-11	
	10.3	7	16 فأكثر	
	%100	68	المجموع	
	4.4	3	JCPA	شهادات مهنية
	27.9	19	CPA+ JCPA	
	10.3	7	CFA	
	4.4	3	CIA	
	52.9	36	لا يوجد	
	%100	68	المجموع	

وبمطالعة البيانات الموضحة في الجدول يتضح ما يلي:

- 1- جميع أفراد العينة جامعيون وحوالي 25% من حملة الشهادات العليا.
- 2- حوالي 67.6% منهم مؤهلون في تخصصات علمية في مجالات: المحاسبة وإدارة الأعمال والقانون.
- 3- حوالي 61.8% منهم لديهم خبرة وظيفية مرتفعة تزيد عن 11 سنة.
- 4- حوالي 47.1% يحملون شهادات مهنية تعزز من قدراتهم في مجال الوظائف التي يمارسونها.

2- التحليل الإحصائي للبيانات المستخلصة من الإستبانة.

سلكت الباحثة في هذا الجزء أسلوبين: الأسلوب الكلي (الإجمالي) القائم على تحليل إجابات العينة على المحاور الثلاثة باعتبارها أي العينة وحدة واحدة أي دون مراعاة للفئات الثلاث المكونة لها، والأسلوب الجزئي (التفصيلي) القائم على تحليل إجابات الفئات الثلاث المشمولة في العينة كل على حده، وذلك من أجل إبراز الفروق المحتملة بين آراء كل فئة منها تجاه مكونات الفقرات المتعددة المشمولة في المحاور الثلاثة.

2-1 التحليل الكلي (الإجمالي):

القائم على تحليل إجابات العينة على المحاور الثلاثة باعتبارها أي العينة وحدة واحدة أي دون مراعاة للفئات الثلاث المكونة لها.

2-1-1: لدور المحاسبة الجنائية في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المساهمة العامة الأردنية.

يوضح الجدول التالي رقم (9) آراء العينة بفئاتها الثلاث معاً تجاه هذا الدور.

الجدول رقم (9)

تقييم دور المحاسبة الجنائية في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر العينة جميعها كوحدة واحدة

رقم الفقرة	المهام	الوسط الحسابي	الإحراف المعياري	درجة الاتفاق	الترتيب
1	توفر الأدوات والوسائل التي تمكن المدقق الجنائي من التحري عن حالات الإحتيال والغش التي تُمارس في تلك الشركات	4.5735	0.52735	مرتفعة جداً	1
2	توفر الأدلة والقرائن التي تمكن المدقق الجنائي من تكوين حكمه المهني لدى فحص البيانات المالية لتلك الشركات.	4.5294	0.55907	مرتفعة جداً	3
3	توفر المعايير التي تحدد مسؤولية كل من الإدارة ومدقق الحسابات الخارجي عن الأخطاء الجوهرية التي تحدث في البيانات المالية المنشورة لتلك الشركات	4.3529	0.59261	مرتفعة جداً	5

2	مرتفعة جداً	0.55907	4.5294	توفر الأدلة والقرائن التي تمكن الجهاز القضائي من إصدار الأحكام الخاصة بقضايا الفساد المالي والإداري في تلك الشركات	4
4	مرتفعة جداً	0.65187	4.4118	توفر الوسائل التي تمكن المحاكم من تقييم المطالبات الخاصة بالتعويض بقضايا الفساد المالي والإداري في تلك الشركات.	5
6	مرتفعة جداً	0.74061	4.2500	تساعد في تضيق فجوة التوقعات بين مدقق الحسابات الخارجي من جهة ومستخدمي البيانات المالية المدققة من جهة أخرى.	6
1	مرتفعة جداً	0.39247	4.4412	المؤشر الكلي	

تبين بيانات الجدول (9) أعلاه بأن العينة بفئاتها الثلاث معاً كوحدة واحدة، ترى ما يلي:

- 1- تخدم المحاسبة الجنائية بأدواتها المختلفة الست الموضحة في الجدول وبدرجة (مرتفعة جداً) كوسيلة للحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المساهمة العامة الأردنية.
- 2- فيما بين الأدوات المتعددة التي توفرها، تتفاوت الأهمية النسبية لدورها إذ تحتل المرتبة الأولى منها الفقرة (1) المتمثلة في "توفير الأدوات والوسائل التي تمكن المدقق الجنائي من التحري عن حالات الإحتيال والغش التي تُمارس في الشركات"، بينما تحتل المرتبة السادسة منها الفقرة الأخيرة والمتمثلة في أنها "تساعد في تضيق فجوة التوقعات بين مدقق الحسابات الخارجي من جهة ومستخدمي البيانات المالية المدققة من جهة أخرى".
- 3- إن التقارب الملحوظ نسبياً في قيم الانحرافات المعيارية المرتبطة بالأوساط الحسابية لل فقرات الست يُوْشِرُ إلى وجود إتساق نسبي عن وجهات نظر الأفراد المشمولين في العينة بفئاتها الثلاث تجاه الدور الذي تلعبه المحاسبة الجنائية بأدواتها المختلفة للحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المساهمة العامة الأردنية.

2-1-2: لدور حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المساهمة العامة الأردنية.

يوضح الجدول التالي رقم (10) آراء العينة بفئاتها الثلاث معاً تجاه هذا الدور.

الجدول رقم (10)

تقييم دور حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر العينة جميعها كوحدة واحدة

رقم الفقرة	المهام	الوسط الحسابي	الإحراف المعياري	درجة الاتفاق	الترتيب
1	تحد من تغوّل الإدارة التنفيذية في تغليب مصالحها الخاصة على مصالح المساهمين وأصحاب المصالح.	4.5882	0.52505	مرتفعة جداً	2
2	تعزز عنصر الشفافية والإفصاح في البيانات المالية التي تصدرها تلك الشركات.	4.6471	0.56686	مرتفعة جداً	1
3	توفر الأدوات اللازمة لإدارة المخاطر والتحوط لها.	4.2353	0.71482	مرتفعة جداً	6
4	تعزز استقلالية مدقق الحسابات الخارجي ومدقق الحسابات الداخلي	4.3235	0.78114	مرتفعة جداً	3
5	تعزز دور لجان التدقيق في الرقابة المالية والإدارية.	4.3088	0.71774	مرتفعة جداً	4
6	تعزز دور القيم والأخلاقيات المهنية التي تنمي لدى الإدارة والموظفين الحس الإجتماعي والمسؤولية وقبول المساءلة.	4.2647	0.72519	مرتفعة جداً	5
2	المؤشر الكلي				
		4.3946	0.46867	مرتفعة جداً	

تبين بيانات الجدول (10) أعلاه بأن العينة بفئاتها الثلاث معاً كوحدة واحدة، ترى ما يلي:

1- تخدم حوكمة الشركات بأهدافها المختلفة الست الموضحة في الجدول وبدرجة (مرتفعة

جداً) كوسيلة للحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المساهمة العامة الأردنية.

2- فيما بين الأهداف المتعددة التي تحققها، تتفاوت الأهمية النسبية لدورها إذ تحتل المرتبة

الأولى منها الفقرة (2) المتمثلة في إمكانية "تعزيز عنصر الشفافية والإفصاح في البيانات

المالية التي تصدرها الشركات"، بينما تحتل المرتبة السادسة منها الفقرة الثالثة والمتمثلة في

أنها "توفر الأدوات اللازمة لإدارة المخاطر والتحوط لها".

3- ومع مطالعة الأرقام فإن التقارب في قيم الإنحرافات المعيارية المرتبطة بالأوساط الحسابية للفقرات الست يؤشر إلى وجود إتساق نسبي عن وجهات نظر الأفراد المشمولين في العينة بفئاتها الثلاث تجاه الدور الذي تلعبه حوكمة الشركات بأهدافها المختلفة للحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المساهمة العامة الأردنية.

2-1-3: لدور العلاقة التكاملية بين دور المحاسبة الجنائية ودور حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المساهمة العامة الأردنية. يوضح الجدول التالي رقم (11) آراء العينة بفئاتها الثلاث معاً تجاه هذا الدور.

الجدول رقم (11)

مدى تأييد وجود علاقة تكاملية بين دور المحاسبة الجنائية ودور حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر العينة جميعها كوحدة واحدة

رقم الفقرة	المهام	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	درجة الاتفاق	الترتيب
1	تعزيز حكم القانون وعدم وجود جهات تعتبر نفسها خارج إطار التشريعات القانونية السائدة في المجتمع.	4.4853	0.76280	مرتفعة جداً	3
2	الحفاظ على حقوق المساهمين وأصحاب المصالح.	4.5000	0.61085	مرتفعة جداً	1
3	تدعيم مصداقية البيانات المالية المنشورة الصادرة عن تلك الشركات.	4.4265	0.71896	مرتفعة جداً	4
4	تعزيز عنصر الشفافية والإفصاح في القوائم المالية المنشورة لتلك الشركات.	4.3382	0.66040	مرتفعة جداً	6
5	الحد من حالات التلاعب والإحتيال المالي والإداري التي تمارس في تلك الشركات.	4.4853	0.65774	مرتفعة جداً	2
6	الحد من مخاطر الفشل المالي في تلك الشركات.	4.0000	0.91423	مرتفعة	7
7	تعزيز فاعلية وكفاءة نظم الرقابة الداخلية المطبقة في تلك الشركات.	4.3529	0.78730	مرتفعة جداً	5
3	المؤشر الكلي	4.3697	0.54313	مرتفعة جداً	

تبين بيانات الجدول (11) أعلاه بأن العينة بفئاتها الثلاث معاً كوحدة واحدة, ترى ما يلي:

1- تحقق العلاقة التكاملية بين دور المحاسبة الجنائية ودور حوكمة الشركات بأهدافها المختلفة

السبع الموضحة في الجدول وبدرجة (مرتفعة جداً) كوسيلة للحد من الفساد المالي

والإداري في الشركات المساهمة العامة الأردنية.

2- فيما بين القواسم المشتركة التي تحققها العلاقة التكاملية بين دور المحاسبة الجنائية ودور

حوكمة الشركات, تتفاوت الأهمية النسبية لدورها إذ تحتل المرتبة الأولى منها الفقرة (2)

المتمثلة في "الحفاظ على حقوق المساهمين وأصحاب المصالح", بينما تحتل المرتبة السادسة

منها الفقرة الرابعة والتمثلة في إمكانية "تعزيز عنصر الشفافية والإفصاح في القوائم المالية

المنشورة للشركات".

3- إن التقارب الملحوظ نسبياً في قيم الانحرافات المعيارية المرتبطة بالأوساط الحسابية

للفقرات السبع يشير إلى وجود إتساق نسبي عن وجهات نظر الأفراد المشمولين في العينة

بفئاتها الثلاث تجاه الدور الذي تلعبه العلاقة التكاملية بين دور المحاسبة الجنائية بأدواتها

المختلفة ودور حوكمة الشركات بأهدافها المختلفة للحد من الفساد المالي والإداري في

الشركات المساهمة العامة الأردنية.

2-2 التحليل الجزئي (التفصيلي):

القائم على تحليل إجابات الفئات الثلاث المشمولة في العينة كل على حده..

2-2-1: دور المحاسبة الجنائية في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المساهمة

العامة الأردنية.

يوضح الجدول التالي رقم (12) آراء كل فئة على حده من الفئات الثلاث تجاه دور

المحاسبة الجنائية في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المساهمة العامة الأردنية.

الجدول رقم (12)

دور المحاسبة الجنائية في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المساهمة العامة الأردنية من وجهة

نظر كل فئة من الفئات الثلاث على حده

رقم الفقرة	المهام	المساهمون وأصحاب المصالح			مدققو الحسابات الخارجيون			الأطراف الأخرى ذات الصلة				
		الترتيب	درجة الاتفاق	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الاتفاق	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الاتفاق	الانحراف المعياري		
1	توفر الأدوات والوسائل التي تمكّن المدقق الجنائي من التحري عن حالات الإحتيال والغش التي تُمارس في تلك الشركات.	1	مرتفعة جداً	0.50395	1	مرتفعة جداً	0.61178	4.4737	4.6667	0.48305	3	مرتفعة جداً
2	توفر الأدلة والقرائن التي تمكّن المدقق الجنائي من تكوين حكمه المهني لدى فحص البيانات المالية لتلك الشركات.	4	مرتفعة جداً	0.50787	2	مرتفعة جداً	0.58239	4.3158	4.7143	0.56061	2	مرتفعة جداً
3	توفر المعايير التي تحدد مسؤولية كل من الإدارة ومدقق الحسابات الخارجي عن الأخطاء الجوهرية التي تحدث في البيانات المالية المنشورة لتلك الشركات.	6	مرتفعة جداً	0.50918	4	مرتفعة جداً	0.63060	4.2105	4.2857	0.64365	5	مرتفعة جداً

1	مرتفعة جداً	0.43644	4.7619	3	مرتفعة جداً	0.67104	4.3158	5	مرتفعة جداً	0.50918	4.5000	توفر الأدلة والقرائن التي تمكّن الجهاز القضائي من إصدار الأحكام الخاصة بقضايا الفساد المالي والإداري في الشركات.	4
4	مرتفعة جداً	0.50709	4.5714	5	مرتفعة جداً	0.77986	4.0526	3	مرتفعة جداً	0.57620	4.5357	توفر الوسائل التي تمكّن المحاكم من تقييم المطالبات الخاصة بالتعويض بقضايا الفساد المالي والإداري في تلك الشركات.	5
6	مرتفعة جداً	0.62488	4.2381	6	مرتفعة جداً	0.95819	3.8421	2	مرتفعة جداً	0.50787	4.5357	تساعد في تضيق فجوة التوقعات بين مدقق الحسابات الخارجي من جهة ومستخدمي البيانات المالية المدققة من جهة أخرى.	6
1	مرتفعة جداً	0.31138	4.5397	3	مرتفعة جداً	0.45670	4.2018	2	مرتفعة جداً	0.33961	4.5298	المؤشر الكلي	

تشير بيانات الجدول (12) السابق إلى ما يلي:

أ- بالنسبة للفئة الأولى (المساهمين وأصحاب المصالح)

- 1- حازت جميع الفقرات الست من هذا المحور على درجة موافقة (مرتفعة جداً).
- 2- أعطت المرتبة الأولى في التأييد للفقرة رقم (1) المتمثلة في دور المحاسبة الجنائية في توفير الأدوات والوسائل التي تمكّن المدقق الجنائي من التحري عن حالات الإحتيال والغش التي تُمارس في الشركات المساهمة العامة الأردنية. وهي بذلك تتفق مع الرأي الذي أبدته سابقاً تجاه هذه الفقرة العينة جميعها كوحدة واحدة.
- 3- إن التقارب النسبي للانحرافات المعيارية المرتبطة بالأوساط الحسابية للفقرات الست يشير إلى وجود إتساق نسبي بين وجهات نظر أفراد هذه الفئة تجاه الأهمية النسبية لهذه الفقرات.

ب- بالنسبة للفئة الثانية (مدققو الحسابات الخارجيون).

1- كانت هذه الفئة بشكل عام هي الأقل تأييداً لدور المحاسبة الجنائية في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المساهمة العامة الأردنية، ومع أن ذلك يتناقض لأول وهلة مع الرأي الذي يتوقع إيدأوه منهم تجاهها بإعتبارها أي المحاسبة الجنائية يمكن أن تكون وسيلة لإخلاء المسؤوليات التي يمكن أن تحمل لهم عن تبعات الفساد المالي والإداري الممارس في الشركات التي يدققون حساباتها (ذلك بالطبع في حال قيامهم بواجباتهم المهنية). إلا أن تفسير الباحثة لهذه النتيجة يمكن أن يكون لعدم إدراك البعض من أفراد هذه الفئة بأبعاد المحاسبة الجنائية وإرتباطها بالتدقيق الجنائي.

2- على العكس من الفئة الأولى لم تتجاوز أهمية دور المحاسبة الجنائية في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المساهمة العامة الأردنية في كل فقرة من الفقرات الست مستوى (مرتفعة).

لكن الملفت أن هذه الفئة إتفقت مع رأي الفئة الأولى وكذلك مع رأي العينة كوحدة واحدة في إعطاء المرتبة الأولى للفقرة رقم (1) المتمثلة في أنها "توفر الأدوات والوسائل التي تمكن المدقق الجنائي من التحري عن حالات الإحتيال والغش التي تُمارس في تلك الشركات".

3- بمقارنة الإنحرافات المعيارية لإجابات الأفراد عن الأوساط الحسابية للفقرات الست مع تلك المرتبطة بإجابات الأفراد للفئتين الأولى والثالثة يبدو بأن إجاباتهم كانت أقل إتساقاً.

ج- بالنسبة للفئة الثالثة (الأطراف الأخرى ذات العلاقة)

1- كانت هذه الفئة بشكل عام هي الأكثر تأييداً من الفئتين الأخرتين (الأولى والثانية) لدور المحاسبة الجنائية في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المساهمة العامة

الأردنية، ويمكن ربط هذه النتيجة بطبيعة الوظائف التي يشغلها أفراد هذه الفئة كون معظمهم من المحامين والقضاة أو ممن هم على علاقة بمكافحة الفساد المالي والإداري.

2- على خلاف الفئتين الأخرتين (الأولى والثانية) أعطت هذه الفئة المرتبة الأولى للفقرة رقم

(4) المتمثلة في أنها "توفر الأدلة والقرائن التي تمكن الجهاز القضائي من إصدار الأحكام

الخاصة بقضايا الفساد المالي والإداري". وهذا التفضيل منطقي كون ذلك يتوافق مع دور

المحامين والقضاة والجهات الأخرى ذات العلاقة بالرقابة على الشركات ومكافحة الفساد

المالي والإداري فيها.

3- من جانب آخر ولدى مطالعة الأرقام الخاصة بالإنحرافات المعيارية لإجابات الأفراد،

يلاحظ بأن قيم هذه الإنحرافات هي الأدنى نسبياً مما يؤشر على إتساق عالٍ بين إجابات

أفراد هذه الفئة.

2-2-2: لدور حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المساهمة

العامة الأردنية.

يوضح الجدول التالي رقم (13) آراء كل فئة على حده من الفئات الثلاث تجاه دور

حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المساهمة العامة الأردنية.

الجدول رقم (13)

دور حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المساهمة العامة الأردنية من وجهة

نظر كل فئة من الفئات الثلاث على حده

رقم الفقرة	المهام	المساهمون وأصحاب المصالح			مدققو الحسابات الخارجيون			الأطراف الأخرى ذات الصلة					
		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الاتفاق	الترتيب	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الاتفاق	الترتيب	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الاتفاق	الترتيب
1	تحد من تغول الإدارة التنفيذية في تغليب مصالحها الخاصة على مصالح المساهمين وأصحاب المصالح.	4.6786	0.47559	مرتفعة جداً	2	4.3158	0.58239	مرتفعة جداً	1	4.7143	0.46291	مرتفعة جداً	2
2	تعزز عنصر الشفافية والإفصاح في البيانات المالية التي تصدرها تلك الشركات.	4.8214	0.39002	مرتفعة جداً	1	4.2105	0.71328	مرتفعة جداً	2	4.8095	0.40237	مرتفعة جداً	1
3	توفر الأدوات اللازمة لإدارة المخاطر والتحوط لها.	4.3929	0.56695	مرتفعة جداً	6	3.7368	0.80568	مرتفعة	6	4.4762	0.60159	مرتفعة جداً	4
4	تعزز استقلالية مدقق الحسابات الخارجي ومدقق الحسابات الداخلي	4.5357	0.63725	مرتفعة جداً	4	4.0000	0.88192	مرتفعة	4	4.3333	0.79582	مرتفعة جداً	5
5	تعزز دور لجان التدقيق في الرقابة المالية والإدارية.	4.5357	0.50787	مرتفعة جداً	3	4.0000	0.74536	مرتفعة	3	4.2857	0.84515	مرتفعة جداً	6
6	تعزز دور القويم والأخلاقيات المهنية التي تنمي لدى الإدارة والموظفين الحس الاجتماعي والمسؤولية وقبول المساءلة.	4.3929	0.49735	مرتفعة جداً	5	3.7368	0.93346	مرتفعة	5	4.5714	0.50709	مرتفعة جداً	3
2	المؤشر الكلي	4.5595	0.28406	مرتفعة جداً	1	4.000	0.52411	مرتفعة	3	4.5317	0.41706	مرتفعة جداً	2

تشير بيانات الجدول (13) السابق إلى ما يلي:

أ- بالنسبة للفئة الأولى (المساهمين وأصحاب المصالح)

1- كانت هذه الفئة بشكل عام هي الأكثر تأييداً من الفئتين الأخرتين (الثانية والثالثة) لدور حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المساهمة العامة الأردنية، ويمكن ربط هذه النتيجة بإدراك هذه الفئة بالدور الذي تسعى حوكمة الشركات القيام به من خلال حماية حقوق أصحاب المصالح والمحافظة عليها، والمحافظة على السمعة الإقتصادية للشركة.

2- أعطت المرتبة الأولى في التأييد للفقرة رقم (2) المتمثلة في دور حوكمة الشركات في تعزيز عنصر الشفافية والإفصاح في البيانات المالية التي تصدرها تلك الشركات. وهي بذلك تتفق مع الرأي الذي أبدته سابقاً تجاه هذه الفقرة العينة جميعها كوحدة واحدة.

3- عند مطالعة الأرقام الخاصة بالإنحرافات المعيارية لإجابات الأفراد، يلاحظ بأن قيم هذه الإنحرافات هي الأدنى نسبياً مما يؤشر على إتساق عالٍ بين إجابات أفراد هذه الفئة.

ب- بالنسبة للفئة الثانية (مدققو الحسابات الخارجيون)

1- كانت هذه الفئة بشكل عام هي الأقل تأييداً لدور حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المساهمة العامة الأردنية، ومع أن ذلك يتناقض مع الرأي الذي يتوقع إبدائه منهم تجاهها باعتبار حوكمة الشركات يمكن أن تكون وسيلة لتسهيل أعمال التدقيق إذا تم تطبيقها على أرض الواقع، ويمكن أن توفر لمدققو الحسابات معلومات دقيقة من خلال الآلية الواجب العمل بها من قبل لجنة التدقيق الداخلية في الشركات. إلا أن تفسير الباحثة لهذه النتيجة يمكن أن يكون لإدراك الغالبية العظمى من

أفراد هذه الفئة بضعف هيكل حوكمة الشركات في بعض الشركات المساهمة العامة الأردنية، وعدم التزام العاملين بها بقواعد السلوك المهني.

2- على العكس من الفئتين الأولى والثالثة وكذلك مع رأي العينة كوحدة واحدة فإن هذه الفئة قامت في إعطاء المرتبة الأولى للفقرة رقم (1) المتمثلة في أن حوكمة الشركات تحد من تغوّل الإدارة التنفيذية في تغليب مصالحها الخاصة على مصالح المساهمين وأصحاب المصالح".

3- بمقارنة الانحرافات المعيارية لإجابات الأفراد عن الأوساط الحسابية لل فقرات الست مع تلك المرتبطة بإجابات الأفراد للفئتين الأولى والثالثة يبدو بأن إجاباتهم كانت أقل إتساقاً.

ج- بالنسبة للفئة الثالثة (الأطراف الأخرى ذات العلاقة)

1- حازت جميع الفقرات الست من هذا المحور على درجة موافقة (مرتفعة جداً).

2- بالإتفاق مع الفئة الأولى وكذلك مع رأي العينة كوحدة واحدة فإن هذه الفئة أعطت المرتبة الأولى في التأييد للفقرة رقم (2) المتمثلة في دور حوكمة الشركات في تعزيز عنصر الشفافية والإفصاح في البيانات المالية التي تصدرها تلك الشركات.

3- إن التقارب النسبي للانحرافات المعيارية المرتبطة بالأوساط الحسابية لل فقرات الست يشير إلى وجود إتساق نسبي بين وجهات نظر أفراد هذه الفئة تجاه الأهمية النسبية لهذه الفقرات.

2-2-3: لدور العلاقة التكاملية بين دور المحاسبة الجنائية ودور حوكمة الشركات في الحد

من الفساد المالي والإداري في الشركات المساهمة العامة الأردنية.

يوضح الجدول التالي رقم (14) آراء كل فئة على حده من الفئات الثلاث تجاه دور

حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المساهمة العامة الأردنية.

الجدول رقم (14)

مدى تأييد عينة الدراسة بوجود علاقة تكاملية بين دور المحاسبة الجنائية ودور حوكمة الشركات في الحد من

الفساد المالي والإداري في الشركات المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر كل فئة على حده

رقم الفقرة	المهام	المساهمون وأصحاب المصالح			مدققو الحسابات الخارجيون			الأطراف الأخرى ذات الصلة					
		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الاتفاق	الترتيب	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الاتفاق	الترتيب	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الاتفاق	الترتيب
1	تعزيز حكم القانون وعدم وجود جهات تعتبر نفسها خارج إطار التشريعات القانونية السائدة في المجتمع.	4.5714	0.57275	مرتفعة جداً	1	4.0526	1.02598	مرتفعة	4	4.7619	0.53896	مرتفعة جداً	4
2	الحفاظ على حقوق المساهمين وأصحاب المصالح.	4.4643	0.50787	مرتفعة جداً	3	4.2632	0.80568	مرتفعة جداً	1	4.7619	0.43644	مرتفعة جداً	3
3	تدعيم مصداقية البيانات المالية المنشورة الصادرة عن تلك الشركات.	4.3571	0.62148	مرتفعة جداً	6	4.0526	0.91127	مرتفعة	3	4.8571	0.35857	مرتفعة جداً	2
4	تعزيز عنصر الشفافية والإفصاح في القوائم المالية المنشورة لتلك الشركات.	4.3929	0.56695	مرتفعة جداً	5	4.0000	0.74536	مرتفعة	5	4.5714	0.59761	مرتفعة جداً	5
5	الحد من حالات التلاعب والإحتيال المالي والإداري التي تمارس في تلك الشركات.	4.3929	0.56695	مرتفعة جداً	4	4.1579	0.83421	مرتفعة	2	4.9048	0.30079	مرتفعة جداً	1
6	الحد من مخاطر الفشل المالي في تلك الشركات.	4.1071	0.68526	مرتفعة	7	3.5263	1.17229	مرتفعة	7	4.2857	0.78376	مرتفعة جداً	7
7	تعزيز فاعلية وكفاءة نظم الرقابة الداخلية المطبقة في تلك الشركات.	4.5357	0.50787	مرتفعة جداً	2	3.8947	1.10024	مرتفعة	6	4.5238	0.60159	مرتفعة جداً	6
	المؤشر الكلي	4.4031	0.38686	مرتفعة جداً	2	3.9925	0.69248	مرتفعة	3	4.6667	0.35379	مرتفعة جداً	1

تشير بيانات الجدول (14) السابق إلى ما يلي:

أ. بالنسبة للفئة الأولى (المساهمين وأصحاب المصالح)

- 1- حازت جميع الفقرات السبع من هذا المحور على درجة موافقة (مرتفعة جداً).
- 2- فيما بين القواسم المشتركة التي تحققها العلاقة التكاملية بين دور المحاسبة الجنائية ودور حوكمة الشركات، أعطت المرتبة الأولى في التأييد للفقرة رقم (1) المتمثلة في "تعزيز حكم القانون وعدم وجود جهات تعتبر نفسها خارج إطار التشريعات القانونية السائدة في المجتمع".

- 3- إن التقارب الملحوظ نسبياً للانحرافات المعيارية المرتبطة بالأوساط الحسابية للفقرات السبع يشير إلى وجود إتساق نسبي بين وجهات نظر أفراد هذه الفئة تجاه الأهمية النسبية لهذه الفقرات.

ب. بالنسبة للفئة الثانية (مدققو الحسابات الخارجيون)

- 1- كانت هذه الفئة بشكل عام هي الأقل تأييداً لأهمية العلاقة التكاملية بين دور المحاسبة الجنائية ودور حوكمة الشركات، ومع أن ذلك يتناقض لأول وهلة مع الرأي الذي يتوقع إبداءه منهم تجاه العلاقة التكاملية، باعتبار المحاسبة الجنائية يمكن أن تكون وسيلة لإخلاء المسؤوليات التي يمكن أن تحمل لهم عن تبعات الفساد المالي والإداري الممارس في الشركات التي يدققون حساباتها (ذلك بالطبع في حال قيامهم بواجباتهم المهنية). وباعتبار حوكمة الشركات يمكن أن تكون وسيلة لتسهيل أعمال التدقيق إذا تم تطبيقها على أرض الواقع، ويمكن أن توفر لهم معلومات دقيقة من خلال الآلية الواجب العمل بها من قبل لجنة التدقيق الداخلية في الشركات. إلا أن تفسير الباحثة لهذه النتيجة يعود لإدراك أغلبية

الأفراد من هذه الفئة بغياب الآليات التشريعية والقانونية اللازمة لمساءلة مجالس الإدارة، وغياب أنظمة الحوكمة الرشيدة في تلك الشركات أو إلى عدم تفعيلها وتطبيقها الفعلي في حال وجودها من حيث الشكل.

2- على العكس من الفئة الأولى والثالثة لم تتجاوز أهمية العلاقة التكاملية بين دور المحاسبة الجنائية ودور حوكمة الشركات بأهدافها المختلفة السبع الموضحة في الجدول وبدرجة (مرتفعة) كوسيلة للحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المساهمة العامة الأردنية. لكن الملفت أن هذه الفئة اتفقت مع رأي الفئة الأولى وكذلك مع رأي العينة كوحدة واحدة في إعطاء المرتبة الأولى للفقرة رقم (2) المتمثلة في أن التكامل بين دور المحاسبة الجنائية ودور حوكمة الشركات يساهم في الحفاظ على حقوق المساهمين وأصحاب المصالح.

3- بمقارنة الانحرافات المعيارية لإجابات الأفراد عن الأوساط الحسابية لل فقرات السبع مع تلك المرتبطة بإجابات الأفراد للفئتين الأولى والثالثة يبدو بأن إجاباتهم كانت أقل إتساقاً.

ج. بالنسبة للفئة الثالثة (الأطراف الأخرى ذات العلاقة)

1- كانت هذه الفئة بشكل عام هي الأكثر تأييداً من الفئتين الأخرتين (الأولى والثانية) لدور العلاقة التكاملية بين دور المحاسبة الجنائية ودور حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المساهمة العامة الأردنية. وحازت جميع الفقرات السبع من هذا المحور على درجة موافقة (مرتفعة جداً).

2- على خلاف الفئتين الأخرتين (الأولى والثانية) أعطت هذه الفئة المرتبة الأولى للفقر رقم (5) المتمثلة في الحد من حالات التلاعب والإحتيال المالي والإداري التي تمارس في تلك الشركات.

3- من جانب آخر ولدى مطالعة الأرقام الخاصة بالإنحرافات المعيارية لإجابات الأفراد، يلاحظ بأن قيم هذه الإنحرافات هي الأدنى نسبياً مما يؤشر على إتساق عالٍ بين إجابات أفراد هذه الفئة.

▪ إختبار Person للعلاقات الارتباطية:

قامت الباحثة بإجراء هذا الإختبار لإستخراج قوة العلاقة وإتجاهها بين العلاقة التكاملية لـ(دور المحاسبة الجنائية ودور حوكمة الشركات) في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المساهمة العامة الأردنية.

الجدول (15)

مصفوفة العلاقات الارتباطية Pearson بين المحاسبة الجنائية وحوكمة الشركات

العينة	Sig	معامل الارتباط	المتغير
68	0.00	**65.3	المحاسبة الجنائية
			حوكمة الشركات

**معنوي عند مستوى 0.01

يشير الجدول (15) إلى وجود علاقة إرتباط معنوية ما بين دور المحاسبة الجنائية ودور حوكمة الشركات وذلك على المستوى الكلي والذي يظهر من خلال قيم معامل الارتباط R =65.3% التي يتضمنها الجدول (15) وهذا يعني أن دور المحاسبة الجنائية ودور حوكمة الشركات يرتبطان معاً بمعامل إرتباط مرتفع نسبياً (65.3) مما يدل على وجود دور متكامل لهما معاً في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المساهمة العامة الأردنية.

3-2 تحديد مجالات الإتفاق في تفضيل الفئات الثلاث لأدوات الحد من الفساد المالي والإداري

في الشركات المساهمة العامة الأردنية.

من أجل هذا الغرض إستخدمت الباحثة البيانات المستخلصة من الجداول (12, 13, 14)

في تحديد مجالات الإتفاق والإختلاف بخصوص دور الأدوات التي توفرها كل من المحاسبة

الجنائية, وحوكمة الشركات, والعلاقة التكاملية بينهما في الحد من الفساد المالي والإداري في

الشركات المساهمة العامة الأردنية.

حسب البيانات الموضحة في الجدول التالي رقم (16).

الجدول رقم (16)

ملخص عرض نتائج الدراسة من وجهة نظر كل من (المساهمين وأصحاب المصالح, مدققو الحسابات الخارجيون,

الأطراف الأخرى)

رقم الفقرة	المهام	المساهمين وأصحاب المصالح	مدققو الحسابات الأخرى ذات الصلة	الأطراف الأخرى
	الاتفاق			
	دور المحاسبة الجنائية في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المساهمة العامة الأردنية			
1	توفر الأدوات والوسائل التي تمكن المدقق الجنائي من التحري عن حالات الإحتيال والغش التي تُمارس في تلك الشركات	*	*	
2	توفر الأدلة والقرائن التي تمكن المدقق الجنائي من تكوين حكمه المهني لدى فحص البيانات المالية لتلك الشركات		*	*
3	توفر المعايير التي تحدد مسؤولية كل من الإدارة ومدقق الحسابات الخارجي عن الأخطاء الجوهرية التي تحدث في البيانات المالية المنشورة لتلك الشركات			
4	توفر الأدلة والقرائن التي تمكن الجهاز القضائي من إصدار الأحكام الخاصة بقضايا الفساد المالي والإداري في تلك الشركات			
5	توفر الوسائل التي تمكن المحاكم من تقييم المطالبات الخاصة بالتعويض بقضايا الفساد المالي والإداري في تلك الشركات			
6	تساعد في تصحيح فجوة التوقعات بين مدقق الحسابات الخارجي من جهة ومستخدمي البيانات المالية المدققة من جهة أخرى		*	*

رقم الفقرة	المهام	المساهمين وأصحاب المصالح	مدققو الحسابات الخارجيون	الأطراف الأخرى ذات الصلة
	دور حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المساهمة العامة الأردنية			الاتفاق
1	تحد من تغوّل الإدارة التنفيذية في تغليب مصالحها الخاصة على مصالح المساهمين وأصحاب المصالح.	*		*
2	تعزز عنصر الشفافية والإفصاح في البيانات المالية التي تصدرها تلك الشركات	*		*
3	توفر الأدوات اللازمة لإدارة المخاطر والتحوط لها	*	*	
4	تعزز استقلالية مدقق الحسابات الخارجي ومدقق الحسابات الداخلي	*	*	
5	تعزز دور لجان التدقيق في الرقابة المالية والإدارية	*	*	
6	تعزز دور القيم والأخلاقيات المهنية التي تنمي لدى الإدارة والموظفين الحس الإجتماعي والمسؤولية وقبول المساءلة	*	*	
	العلاقة التكاملية بين المحاسبة الجنائية وحوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري في شركات المساهمة العامة الأردنية			
1	تعزيز حكم القانون وعدم وجود جهات تعتبر نفسها خارج إطار التشريعات القانونية السائدة في المجتمع		*	*
2	الحفاظ على حقوق المساهمين وأصحاب المصالح	*		*
3	تدعيم مصداقية البيانات المالية المنشورة الصادرة عن تلك الشركات			
4	تعزيز عنصر الشفافية والإفصاح في القوائم المالية المنشورة لتلك الشركات	*	*	*
5	الحد من حالات التلاعب والإحتيال المالي والإداري التي تمارس في تلك الشركات			
6	الحد من مخاطر الفشل المالي في تلك الشركات	*	*	*
7	تعزيز فاعلية وكفاءة نظم الرقابة الداخلية المطبقة في تلك الشركات		*	*

* وجود اتفاق بين إجابات عينة الدراسة عند الوسط الحسابي مرتباً.

إذ تشير البيانات الموضحة في الجدول أعلاه مايلي:

1- تتفق آراء الفئات الثلاث حول أهمية الفقرتين (6,4) من العلاقة التكاملية بين المحاسبة

الجنائية وحوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات

المساهمة العامة.

2- تفاوتت مجالات الإتفاق فيما بين الفئات الثلاث حول الأهمية النسبية لدور المتغيرات

الثلاثة في الحد من الفساد المالي والإداري. وذلك على النحو التالي:

- الفئات (2,1) إتفقتا حول 7 من 19 فقرة أي بنسبة 36.8%.
- الفئات (3,1) إتفقتا حول 5 من 19 فقرة أي بنسبة 26.3%.
- الفئات (3,2) إتفقتا حول 6 من 19 فقرة أي بنسبة 31.5%.

وترى الباحثة أن التفاوت الملحوظ في مجالات الإتفاق بين الفئات الثلاث حول الأهمية النسبية لدور المحاسبة الجنائية ودور حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والإداري يدل على وجود علاقة تكاملية بين الدورين.

ثانياً: إختبار فرضيات الدراسة.

إستخدمت الباحثة إختبار (T-test) للعينة الواحدة في إختبار الفرضيات الثلاث الأولى للدراسة. وقد إعتمدت للإختبار مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$). بوجود قاعدة القرار التالية: تُرفض الفرضية العدمية (H_0) وتقبل الفرضية البديلة (H_a) إذا كانت مستوى الدلالة (Sig) المستخلصة من التحليل الإحصائي لإجابات العينة عن الأسئلة المطروحة في الإستبانة أقل من مستوى معنوية الإختبار ($\alpha \leq 0.05$), والعكس بالعكس.

كما إستخدمت الباحثة إختبار (Pearson) للعينة الواحدة في إختبار الفرضية الرابعة لإستخراج قوة العلاقة وإتجاهها بين العلاقة التكاملية لدور المحاسبة الجنائية ودور حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المساهمة العامة الأردنية, وقد إعتمدت للإختبار مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.01$) بوجود قاعدة القرار التالية: ترفض الفرضية العدمية (H_0) وتقبل الفرضية البديلة (H_a) إذا كانت مستوى الدلالة (Sig) المستخلصة من التحليل الإحصائي لإجابات العينة عن الأسئلة المطروحة في الإستبانة أقل من مستوى معنوية الإختبار ($\alpha \leq 0.01$), والعكس بالعكس.

وفيما يلي عرضاً للنتائج التي كشفت إختبار الفرضيات الأربعة، والمبينة بالجدول رقم (17).

الجدول رقم (17)
نتائج إختبار الفرضيات

نتيجة الفرضية العديمة HO	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	Sig مستوى الدلالة	DF درجة الحرية	T الجدولية	T المحسوبة	نص الفرضية	رقم الفرضية
رفض	0.39247	4.4412	*0.00	67	1.996	30.281	لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية للمحاسبة الجنائية في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المساهمة العامة الاردنية عند مستوى دلالة معنوية ($\alpha \leq 0.05$)	HO ₁
رفض	0.46867	4.3946	*0.00	67	1.996	24.538	لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لحوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المساهمة العامة الاردنية عند مستوى دلالة معنوية ($\alpha \leq 0.05$)	HO ₂
رفض	0.54313	4.3697	*0.00	67	1.996	20.796	لا توجد علاقة تكاملية بين دور المحاسبة الجنائية ودور حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المساهمة العامة الاردنية عند مستوى دلالة معنوية ($\alpha \leq 0.05$)	HO ₃
نتيجة الفرضية العديمة HO	Sig	معامل الارتباط	المتغير		نص الفرضية	رقم الفرضية		
رفض	*0.00	**65.3	المحاسبة الجنائية	حوكمة الشركات	لا يوجد دور للعلاقة التكاملية بين دور المحاسبة الجنائية ودور حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المساهمة العامة الاردنية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.01$)	HO ₄		

* ذو دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$)

** معنوي عند مستوى (0.01)

حيث تم التوصل إلى أن قيم (Sig) لكل من الاختبارات الثلاثة (HO_1 , HO_2 , HO_3) وهي (000) أقل من (0.05). وتم التوصل إلى أن قيم (Sig) لإختبار الفرضية الرابعة (HO_4) وهي (000) أقل من (0.01).

إذ يتوجب, نفي الفرضية العدمية الأربعة, ومن ثم قبول الفرضية البديلة لها. ومما يعني أن لكل من المحاسبة الجنائية, وحوكمة الشركات, ومن ثم العلاقة التكاملية بينهما دوراً في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المساهمة العامة الأردنية.

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

أولاً: نتائج الدراسة.

جاءت هذه الدراسة للبحث عن دور العلاقة التكاملية بين المحاسبة الجنائية وحوكمة الشركات للحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المساهمة العامة الأردنية، وفيما يلي ملخص لما أسفرت عنه الدراسة من نتائج:

1- تُوفّر المحاسبة الجنائية الأدوات والوسائل التي تمكّن المدقق الجنائي من التحري عن حالات الإحتيال والغش التي تُمارس في الشركات المساهمة العامة الأردنية، إذ توفر الأدوات المناسبة للحد من الفساد المالي والإداري في تلك الشركات. وبذلك قد تساعد في تضيق فجوة التوقعات بين مدققي الحسابات الخارجيين من جهة ومستخدمي البيانات المالية المدققة من جهة أخرى بشرط أن تتوافر الآليات التشريعية والقانونية اللازمة لمساءلة مجالس الإدارة في تلك الشركات.

2- كما أن حوكمة الشركات هي الأخرى لها دور في الحد من الفساد المالي والإداري بأنها تعزز عنصر الشفافية والإفصاح في البيانات المالية التي تصدرها الشركات المساهمة العامة الأردنية. كما توفر الأدوات اللازمة لإدارة المخاطر والتحوط لها في الشركات المساهمة العامة الأردنية بشرط أن يتم تطبيق وتفعيل أنظمة حوكمة الشركات وعدم الإكتفاء بوجودها من حيث الشكل.

3- أن هناك علاقة تكاملية بين المحاسبة الجنائية وحوكمة الشركات وأن دورهما معاً من شأنه أن يحد من الفساد المالي والإداري من خلال الحفاظ على حقوق المساهمين وأصحاب المصالح في الشركات المساهمة العامة الأردنية. حيث نالت جميع الأهداف المشتركة التي تهدف لها العلاقة التكاملية، موافقة شبه إجتماعية من الفئات المختلفة لعينة الدراسة، بأنها ستحد من الفساد المالي والإداري في تلك الشركات، بإستثناء الهدف المتوقع تحقيقه من خلال تمكّنها في الحد من مخاطر الفشل المالي.

4- هناك شبه إجماع من فئتي العينة المساهمون وأصحاب المصالح، ومدققو الحسابات الخارجيون، بأن دور المحاسبة الجنائية الأهم للحد من الفساد المالي والإداري هو توفيرها للأدوات والوسائل التي تمكّن المدقق الجنائي من التحري عن حالات الإحتيال والغش التي تُمارس في الشركات المساهمة العامة الأردنية، بينما أجمعت الفئة الثالثة من عينة الدراسة والمتمثلة في (القضاة والمحامين، وهيئة مكافحة الفساد، وديوان المحاسبة، ودائرة مراقبة الشركات) بأن دور المحاسبة الجنائية الأهم للحد من الفساد المالي والإداري هو توفير الأدلة والقرائن التي تمكّن الجهاز القضائي من إصدار الأحكام الخاصة بقضايا الفساد المالي والإداري.

5- هناك شبه إجماع من فئتي العينة المساهمون وأصحاب المصالح، والأطراف الأخرى ذات الصلة والمتمثلة في (القضاة والمحامين، وهيئة مكافحة الفساد، وديوان المحاسبة، ودائرة مراقبة الشركات)، بأن دور حوكمة الشركات الأهم للحد من الفساد المالي والإداري هو تعزيز عنصر الشفافية والإفصاح في البيانات المالية التي تصدرها الشركات المساهمة العامة الأردنية، بينما أجمعت فئة مدققو الحسابات الخارجيون بأن دور حوكمة الشركات الأهم للحد من الفساد المالي والإداري هو الحد من تغول الإدارة التنفيذية في تغليب مصالحها الخاصة على مصالح المساهمين وأصحاب المصالح.

6- إختلفت فئات عينة الدراسة حول تقييم دور العلاقة التكاملية بين المحاسبة الجنائية وحوكمة الشركات للحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المساهمة العامة الأردنية. فوجدت فئة المساهمون وأصحاب المصالح بأن العلاقة التكاملية ستعزز حكم القانون حيث أنه لا توجد جهات خارج إطار التشريعات القانونية السائدة في المجتمع. بينما وجدت فئة مدققي الحسابات الخارجيين بأن العلاقة التكاملية ستحافظ على حقوق المساهمين وأصحاب المصالح. في حين وجدت فئة الأطراف الأخرى ذات الصلة والمتمثلة في (القضاة والمحامين, وهيئة مكافحة الفساد, وديوان المحاسبة, ودائرة مراقبة الشركات) بأن العلاقة التكاملية ستساعد في الحد من حالات التلاعب والإحتيال المالي والإداري الممارسة في الشركات المساهمة العامة الأردنية.

ثانياً: توصيات الدراسة.

تتمثل أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة فيما يلي:

- التأكيد على العوامل المعززة لإستقلالية مدقق الحسابات الخارجي ومدقق الحسابات الداخلي ولجان التدقيق.
- تعزيز دور التدقيق الجنائي في الفصل في حالات الفساد لدى الشركات المساهمة العامة الأردنية.
- تفعيل التشريعات القانونية اللازمة لتطبيق الجزاءات الرادعة على المخالفين الذين يساهمون في إشاعة ظاهرة الفساد في الشركات المساهمة العامة الأردنية.
- تعزيز إلتزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بقواعد الحوكمة الرشيدة.

ثالثاً: توصيات الدراسة المستخلصة من المقابلات الشخصية.

- إستحداث وظيفة مدقق جنائي في المحاكم التي تبحث في جوانب المسؤولية المدنية لكل من مدققي ومجالس الإدارة في الشركات المساهمة العامة الأردنية.
- إنشاء مراكز متخصصة لتدريب مدققي الحسابات على أساليب وإجراءات التدقيق الجنائي.
- الإهتمام في تدريس منهاج المحاسبة الجنائية في الجامعات الأردنية.
- التشدد في تنفيذ الجزاءات الرادعة على مرتكبي حوادث الفساد المالي والإداري في الشركات المساهمة العامة الأردنية.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع العربية:

- أبو حشيش، هشام (2013). "دور المحاسب الجنائي في الحد من ممارسات الفساد المالي".
المؤتمر المهني الدولي العاشر، للفترة من 11-12 أيلول، عمان، الأردن.
- البراري، مصطفى (2013). "الندوة الحوارية المنعقدة في الجلسة الافتتاحية". المؤتمر
العلمي المهني الدولي العاشر، للفترة من 11-12 أيلول، عمان، الأردن.
- جليل، طريف (2003). "تعثر الشركات في بعض الدول العربية وأهمية تطبيق مبادئ
الحوكمة". مؤتمر لماذا تنهار بعض الشركات؟ التجارب الدولية والدروس المستفادة
لمصر، للفترة 30 مارس، القاهرة، مصر.
- حمدان، شذى ربحي (2010). "آثار وتداعيات الأزمة المالية العالمية على أداء الشركات
المساهمة العامة الأردنية الدرجة في بورصة عمان - دراسة إختبارية"، (رسالة ماجستير
غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
- خطاطبة، عامر، 2014، 90% من الفساد في الدولة تم لجمه. **جريدة الغد**. الأربعاء،
(19) تشرين الثاني.
- الخطيب، حازم، والقشي، ظاهر (2006). "الحاكمة المؤسسية بين المفهوم والتطبيق
وإمكانية تطبيقها على أرض الواقع في الشركات المدرجة في الأسواق المالية". **مجلة إربد
للبحوث العلمية**، المجلد 10. (1) 34-37.
- خوري، نعيم (2013). "دور الجهات الرقابية في مكافحة الفساد". المؤتمر العلمي المهني
الدولي العاشر، للفترة من 11-12 أيلول، عمان، الأردن.

- دهمش، نعيم، وأبو زر، عفاف (2003). "الحاكمية المؤسسية وعلاقتها بالتحقيق ومهنة المحاسبة والتدقيق". المؤتمر العلمي المهني الخامس، للفترة من 24-25 أيلول، عمان، الأردن.
- دودين، أحمد (2013). "أهمية الحوكمة المؤسسية في تعزيز الرقابة ومكافحة الفساد". المؤتمر العلمي المهني الدولي العاشر، للفترة من 11-12 أيلول، عمان، الأردن.
- سامي، مجدى محمد (2002). "دور المحاسبة القضائية في تشخيص وإكتشاف عمليات الإحتيال والخداع المالي" مجلة كلية التجارة، المجلد 24.(1).133.
- السعد، صالح (2013). المحاسبة القضائية في المملكة العربية السعودية: الممارسة الحالية والنظرة المستقبلية: دراسة ميدانية (إستكشافية). (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية.
- سعد الدين، إيمان محمد (2010). "المحاسبة الإبداعية ودور المحاسب القانوني في مواجهتها بالتطبيق على قطاع الإتصالات والتكنولوجيا المصري-دراسة تحليلية". مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، عدد 75.
- السيسي، نجوى (2006). "دور المحاسبة الجنائية في الحد من ظاهرة الغش في القوائم المالية- دراسة ميدانية". المجلة العلمية لكلية الاقتصاد والتجارة جامعة عين شمس، المجلد 1.(1) 33-84.
- شامية، يسران (2008). "دور مهنة المراجعة في مكافحة الفساد (دراسة تطبيقية)". (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة دمشق، دمشق، سوريا.
- عبدالله، بشري نجم (2007). "آليات الحوكمة ودورها في الحد من الفساد". www.f.Lawal.net.

- العريقي, سعيد (2007). الفساد الإداري وأثره على نمو وتطور القطاع الخاص - دراسة حالة الجمهورية اليمنية.(أطروحة دكتوراه غير منشورة), جامعة النيلين, الخرطوم, السودان.
- العناتي, رضوان (2013). "مدى مساهمة مهنة التدقيق في مكافحة الفساد". المؤتمر العلمي المهني الدولي العاشر, للفترة من 11-12 أيلول, عمان, الأردن.
- العيسوي, إبراهيم (2003). التنمية في عالم متغير: دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها. دار الشروق: القاهرة.
- الغالبي, طاهر, والعامري, صالح (2010). المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال (الأعمال والمجتمع). ط 3, عمان: دار وائل للطباعة والنشر.
- آل غزوي, حسين (2010). حوكمة الشركات وأثرها على مستور الإفصاح في المعلومات المحاسبية (دراسة إختبارية على الشركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية)".(رسالة ماجستير غير منشورة), الأكاديمية العربية في الدنمارك, كوبنهاغن, الدنمارك.
- قمبر, جميلة (2014). "قياس مدى إدراك أهمية المحاسبة الجنائية وضرورة دمجها في مناهج التعليم العالي لدى أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة في الجامعات الليبية بالمنطقة الغربية". المجلة الجامعة, المجلد 1.(16) 212-242.
- القواسمي, حاتم (2013). "الحوكمة ومكافحة الفساد في الأردن في ظل العديد من القوانين والتشريعات الأردنية - دراسة وصفية". المؤتمر العلمي المهني الدولي العاشر, للفترة من 11-12 أيلول, عمان, الأردن.

- الكعبير, محمود (2013). "مدى ملائمة إجراءات ديوان المحاسبة الأردني لمكافحة الفساد", (رسالة ماجستير غير منشورة), جامعة الشرق الأوسط, عمان, الأردن.
- مطر, محمد, ونور, عبدالناصر (2007). "مدى إلتزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمبادئ الحاكمية المؤسسية". *المجلة الأردنية في إدارة الأعمال*, المجلد 3.(1).46-71.
- مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (2004). *إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد*, الأمم المتحدة, نيويورك.
- المنيزل, عبدالله (2000). *الإحصاء الإستدلالي وتطبيقاته في الحاسوب بإستخدام الرزم الإحصائية SPSS*. ط 1, عمان: دار وائل للطباعة والنشر.
- هيئة مكافحة الفساد (2006). *قانون هيئة مكافحة الفساد رقم (62)*, المملكة الأردنية الهاشمية, عمان.
- الهنيبي, إيمان (2013). "تطوير نظام الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الأردنية في تعزيز إستقلالية مدقق الحسابات". *المؤتمر العلمي المهني الدولي العاشر, للفترة من 11-12 أيلول, عمان, الأردن*.
- الهيتي, صلاح الدين (2006). *الأساليب الإحصائية في العلوم الإدارية*. ط 2, عمان: دار وائل للطباعة والنشر.

المراجع الأجنبية:

- AICPA, (2005). Forensic and Litigation Services Committee Developed the definition.
- Ahmed, A.S., (2011). An Examination of the Principles of Corporate Governance from an Islamic Perspective: Evidence from Pakistan. *Arab Law Quarterly*. 2011, Vol. 25 Issue 1, p27-50.
- Arens, A.A., & Elder, J.R., & Beasley, S.M. (2005). *Auditing and Assurance Services: An Integrated Approach*, (10th Ed.). Boston: Prentice Hall.
- Akkeren, J.V., Buckby, S., & MacKenzie, K. (2013). A metamorphosis of the traditional accountant: An insight into forensic accounting services in Australia, *Pacific Accounting Review*. 25 (2), 188 – 216.
- Arvis, J.F., & Berenbeim, R. E., (2003). *Fighting Corruption in East Asia: Solutions from the Private Sector*. Washington, D.C.: The World Bank.
- Bhasin, M. (2007). Forensic Accounting: A New Paradigm for Niche Consulting. The Chartered Accountant.
- Bressler, L. (2011). *The role of forensic accountants in fraud investigations - Importance of attorneys and judges perceptions*. University of Houston. Published by Academic & Business Research Institute.
- Crumbley, D.L., Apostolou, N. (2002). Forensic Accounting: a New Growth Area in Accounting. *The Ohio CPA Journal*, Ohio Society of Certified Public Accountants.
- Digabriele, J.A. (2008). *Litigation Support and the Forensic Accountant: Assembling a Defensible Report*. The Forensic Examiner Copyright American College of Forensic Examiners, Volume: 17, Issue: 2.
- DiGabriele, J.A., & Ojo, Marianne. (2013). Objectivity and Independence: The Dual Roles of External Auditors and Forensic Accountants". Working Paper Montclair State University and Oxford Brookes University- School of Social Sciences and Law.
- DiGabriele, J.A. (2008). An empirical investigation of the relevant skills of forensic accountants. *Journal of Education for Business*, Vol. 83, pp331-338.
- Davis, C., & Farrell, R., & Ogilby, S. (2010). Characteristics and Skills of Forensic Accountants. AICPA, FVS Section, New York, NY.

- Fawzy, S. (April 2003). Assessment of Corporate Governance in Egypt. Working Paper No.82. Egypt, *the Egyptian Center for Economic Studies*.
- Greenblatt, M., & O'Mally, S. (2007). Inside an Internal Accounting Investigation. *New York Law Journal*, May 29, 2007.
- Haidar, J.I. (2009). *Investor protections and economic growth*, *Economics Letters, Elsevier*, vol. 103(1)1-4.
- Hancock, P., Howieson, B., Kavanagh, M., Kent, J., Tempone, I. & Segal, N. (2010). *Accounting for the future*, in Evans, E., Burritt, R. and Guthrie, J., Accounting Education at a Crossroad, Chapter 7, The Institute of Chartered Accountants in Australia, Sydney, pp. 54-63.
- Kranacher, M.J., & Riley, R.A., & Wells, J.T. (2011). *Forensic Accounting and Fraud Examination*, (1stEd.). New York: Wiley & Sons, Inc.
- McMullen, D., & Sanchez, M. (2010). A preliminary investigation of the necessary skills, education requirements, and training requirements for forensic accountants. *Journal of Forensic and Investigative Accounting*, 2 (2), 30-48.
- Messmer, M. (2003). Exploring options in forensic accounting (Today's Accounting Manager, forensic accountants), *The National Public Accountant*.
- Owojori, A.A. (2009). The Role of Forensic Accounting in Solving the Vexed Problem of Corporate World. *European Journal of Scientific Research*, 29 (2), 1216-1450.
- Prabowo, H.Yogi. (2013) Better, faster, smarter: developing a blueprint for creating forensic accountants. *Journal of Money Laundering Control*, 16 (4), 353 – 378.
- Sekaran, U., & Bougie, R. (2013). *Research Methods for Business: A Skill- Building Approach*, (6thEd.) New York: Wiley & Sons, Inc.
- Singleton, T.W., & Singleton, A.J. (2010). *Fraud Auditing and Forensic Accounting*, (4th Ed.) New York: Wiley & Sons, Inc.
- Smith, G.S., & Crumbley, L. (2009). “Defining a forensic audit”. *Journal of Digital Forensics, Security and Law*, 4(1), 61-79.
- Thomas W., & Skalak, S., & Clayton. M. (2006). *A guide to the Forensic Investigation*. New York: Wiley & Sons, Inc.
- Zimbelman, M.F., Albrecht, C.C., Albrecht, W.S., & Albrecht, C.O. (2012). *Forensic Accounting*, (4thEd.) South-Western: Cengage Learning.

المواقع الالكترونية:

- APESB, (2008) APES 215: "Forensic Accounting Services, Accounting Professional and Ethical Standards Board". (On-line), available: <http://www.apesb.org.au/attachments/APES%20215%20Standard.pdf>.
- Blumenfeld, J. (1992). "Forensic accounting". *National Association of Forensic Accountant*. (On-line), available: http://www.nafanet.com/index_files/forensicaccounting.htm.
- Cantoria, C. (2010). "Financial Statements Audit vs. Forensic Accounting". (On-line), available: <http://www.brighthub.com>.
- OCED, "Principals of Corporate Governance", Organization for Economic Co-Operation and Development Publications Services. (On-line), available: <http://www.oecd.org>.
- <http://www.transperancy.org>.
- <http://www.ifc.org/Arabic>.
- <http://www.ccd.gov.jo>
- <http://www.britannica.com>.
- <http://www.imf.org>.
- <http://www.jacc.gov.jo>.
- <http://www.oxforddictionaries.com>.
- <http://www.un.org/ar>.
- <http://www.sec.gov>.

قائمة الملاحق

ملحق رقم (1) إستبانة الدراسة

MEU جامعة الشرق الأوسط
MIDDLE EAST UNIVERSITY

إستبانة

السيد / المحترم

تحية طيبة، وبعد:

تقوم الباحثة بإجراء دراسة تهدف إلى التعرف على "دور المحاسبة الجنائية وحوكمة الشركات والعلاقة التكاملية بينهما في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المساهمة العامة الأردنية". بإشراف الأستاذ الدكتور محمد عطية مطر، وذلك متطلباً للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة من جامعة الشرق الأوسط في الأردن، وقد أعدت الباحثة الإستبانة المرفقة بهدف الإجابة عن الأسئلة التالية ذات الصلة بفرضيات البحث.

السؤال الأول: هل يوجد دور للمحاسبة الجنائية في الحد من الفساد المالي والإداري في

الشركات المساهمة العامة الأردنية ؟

السؤال الثاني: هل يوجد دور لحوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والإداري في

الشركات المساهمة العامة الأردنية ؟

السؤال الثالث: هل توجد علاقة تكاملية بين دور المحاسبة الجنائية ودور حوكمة الشركات في

الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المساهمة العامة الأردنية ؟

لذا، أرجو التكرم بالإجابة عن فقرات الإستبانة بكل دقة وموضوعية، وبما يتفق مع رأيك

بوضع إشارة (√) أمام العبارة المناسبة وفي العمود المناسب، علماً بأن إجابتك ستستخدم

لأغراض البحث العلمي فقط وستعامل بسرية تامة. وتُرفق الباحثة قائمة بالتعريفات الإجرائية

لمصطلحات الدراسة.

قائمة التعريفات الإجرائية لمصطلحات الدراسة المحاسبة الجنائية (Forensic Accounting):

هي استخدام المهارات المحاسبية للتحري عن الغش أو الاحتيال أو الاختلاس أو التضليل، وتحليل المعلومات المالية بغرض استخدامها في المحاكم والنزاعات القانونية.

حوكمة الشركات (Corporate Governance):

هي مجموعة القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية وحملة الأسهم وأصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالشركة من ناحية أخرى.

الفساد (Corruption):

إساءة استخدام السلطة العامة للربح أو لتحقيق منفعة خاصة، أو أنه عمل يسيء استخدام الوظيفة العامة بما فيه ضرر كبير يقع على أشخاص معينين أو على المجتمع.

الفساد الإداري (Administrative Corruption):

كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة ذاتية لنفسه أو لجماعته.

الفساد المالي (Financial Corruption):

الانحرافات المالية ومخالفة الأحكام والقواعد المعتمدة حالياً في منظمات الدولة ومؤسساتها مع مخالفة ضوابط وتعليمات الرقابة المالية.

أولاً: البيانات الديموغرافية.

يرجى وضع إشارة (×) في الخانة المناسبة لكل من هذه الخصائص المتوافرة لديكم.

×	المؤهل العلمي	الفئة
	بكالوريوس	المؤهل العلمي
	ماجستير	
	دكتوراه	
	محاسبة	التخصص
	إدارة أعمال	
	قانون	
	أخرى	
	5-1	الخبرة الوظيفية
	10-6	
	15-11	
	16 فأكثر	
	JCPA	الشهادات مهنية
	CPA+ JCPA	
	CFA	
	CIA	
	لا يوجد	

ثانياً: أسئلة الإستبانة

السؤال الأول:

على صلة بالسؤال الأول ونصّه كما يلي: "هل يوجد دور للمحاسبة الجنائية في الحد من

الفساد المالي والإداري في الشركات المساهمة العامة الأردنية"؟.

فيما يلي أمثلة للمهام التي تقوم بها المحاسبة الجنائية في مجال الحد من الفساد المالي

والإداري في الشركات المساهمة العامة الأردنية.

بين رأيك في الأهمية النسبية لكل منها بوضع إشارة (×) في الخانة المناسبة.

الرقم	المهام	المعيار				
		هام جداً	هام	متوسط الأهمية	قليل الأهمية	عديم الأهمية
1	توفر الأدوات والوسائل التي تمكّن المدقق الجنائي من التحري عن حالات الإحتيال والغش التي تُمارس في تلك الشركات					
2	توفر الأدلة والقرائن التي تمكّن المدقق الجنائي من تكوين حكمه المهني لدى فحص البيانات المالية لتلك الشركات					
3	توفر المعايير التي تحدد مسؤولية كل من الإدارة ومدقق الحسابات الخارجي عن الأخطاء الجوهرية التي تحدث في البيانات المالية المنشورة لتلك الشركات					
4	توفر الأدلة والقرائن التي تمكّن الجهاز القضائي من إصدار الأحكام الخاصة بقضايا الفساد المالي والإداري في تلك الشركات					
5	توفر الوسائل التي تمكّن المحاكم من تقييم المطالبات الخاصة بالتعويض بقضايا الفساد المالي والإداري في تلك الشركات					
6	تساعد في تضيق فجوة التوقعات بين مدقق الحسابات الخارجي من جهة ومستخدمي البيانات المالية المدققة من جهة أخرى					

السؤال الثاني:

على صلة بالسؤال الثاني ونصّه كما يلي: "هل يوجد دور لحوكمة الشركات في الحد من

الفساد المالي والإداري في الشركات المساهمة العامة الأردنية؟".

فيما يلي أمثلة للمهام التي تقوم بها حوكمة الشركات في مجال الحد من الفساد المالي

والإداري في الشركات المساهمة العامة الأردنية.

بين رأيك في الأهمية النسبية لكل منها بوضع إشارة (×) في الخانة المناسبة.

الرقم	المهام	المعيار				
		هام جداً	هام	متوسط الأهمية	قليل الأهمية	عديم الأهمية
1	تحد من تغوّل الإدارة التنفيذية في تغليب مصالحها الخاصة على مصالح المساهمين وأصحاب المصالح					
2	تعزز عنصر الشفافية والإفصاح في البيانات المالية التي تصدرها تلك الشركات					
3	توفر الأدوات اللازمة لإدارة المخاطر والتحوط لها					
4	تعزز استقلالية مدقق الحسابات الخارجي ومدقق الحسابات الداخلي					
5	تعزز دور لجان التدقيق في الرقابة المالية والإدارية					
6	تعزز دور القيم والأخلاقيات المهنية التي تنمي لدى الإدارة والموظفين الحس الاجتماعي والمسؤولية وقبول المساءلة					

السؤال الثالث:

على صلة بالسؤال الثالث ونصّه كما يلي: "هل توجد علاقة تكاملية بين دور المحاسبة الجنائية ودور حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المساهمة العامة الأردنية؟".

فيما يلي مجموعة من العناصر المشتركة بين المحاسبة الجنائية وحوكمة الشركات والتي تحقق التكامل بين دورهما في مجال الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المساهمة العامة الأردنية.

بين مدى موافقتك على كل منها بوضع إشارة (×) في الخانة المناسبة.

الرقم	العناصر	المعيار			
		موافق جداً	موافق	محايد	لا أوافق جداً
1	تعزيز حكم القانون وعدم وجود جهات تعتبر نفسها خارج إطار التشريعات القانونية السائدة في المجتمع				
2	الحفاظ على حقوق المساهمين وأصحاب المصالح				
3	تدعيم مصداقية البيانات المالية المنشورة الصادرة عن تلك الشركات				
4	تعزيز عنصر الشفافية والإفصاح في القوائم المالية المنشورة لتلك الشركات				
5	الحد من حالات التلاعب والإحتيال المالي والإداري التي تمارس في تلك الشركات				
6	الحد من مخاطر الفشل المالي في تلك الشركات				
7	تعزيز فاعلية وكفاءة نظم الرقابة الداخلية المطبقة في تلك الشركات				

مع خالص شكري وتقديري لتعاونكم

الباحثة

لينا مصطفى برغل

ملحق رقم (2) التحليل الإحصائي

1- إختبار التوزيع الطبيعي:

NPar Tests

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

		IND1	IND2	IND3
N		68	68	68
Normal Parameters ^{a,b}	Mean	4.4412	4.3946	4.3697
	Std. Deviation	.39247	.46867	.54313
Most Extreme Differences	Absolute	.120	.133	.130
	Positive	.120	.098	.123
	Negative	-.114	-.133	-.130
Kolmogorov-Smirnov Z		.986	1.097	1.073
Asymp. Sig. (2-tailed)		.286	.180	.200

a. Test distribution is Normal.

b. Calculated from data.

2- إختبار ثبات أداة الدراسة (العينة التجريبية):

Reliability

***** Method 1 (space saver) will be used for this analysis *****

RELIABILITY ANALYSIS - SCALE (ALPHA)

Reliability Coefficients

N of Cases = 21.0 N of Items = 6

Alpha = .7346

Reliability

***** Method 1 (space saver) will be used for this analysis *****

RELIABILITY ANALYSIS - SCALE (ALPHA)

Reliability Coefficients

N of Cases = 21.0 N of Items = 6

Alpha = .7906

Reliability

***** Method 1 (space saver) will be used for this analysis *****

RELIABILITY ANALYSIS - SCALE (ALPHA)

Reliability Coefficients

N of Cases = 21.0 N of Items = 7

Alpha = .9343

Reliability

***** Method 1 (space saver) will be used for this analysis *****

RELIABILITY ANALYSIS - SCALE (ALPHA)

Reliability Coefficients

N of Cases = 21.0 N of Items = 19

Alpha = .8791

3- إختبار ثبات أداة الدراسة (العينة الكلية):

Reliability

***** Method 1 (space saver) will be used for this analysis *****

RELIABILITY ANALYSIS - SCALE (ALPHA)

Reliability Coefficients

N of Cases = 68.0 N of Items = 6

Alpha = .7179

Descriptives

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
B1	68	3.00	5.00	4.5882	.52505
B2	68	2.00	5.00	4.6471	.56686
B3	68	3.00	5.00	4.2353	.71482
B4	68	2.00	5.00	4.3235	.78114
B5	68	2.00	5.00	4.3088	.71774
B6	68	2.00	5.00	4.2647	.72519
Valid N (listwise)	68				

Reliability

***** Method 1 (space saver) will be used for this analysis *****

RELIABILITY ANALYSIS - SCALE (ALPHA)

Reliability Coefficients

N of Cases = 68.0 N of Items = 6

Alpha = .7813

Descriptives

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
C1	68	1.00	5.00	4.4853	.76280
C2	68	2.00	5.00	4.5000	.61085
C3	68	2.00	5.00	4.4265	.71896
C4	68	2.00	5.00	4.3382	.66040
C5	68	2.00	5.00	4.4853	.65774
C6	68	1.00	5.00	4.0000	.91423
C7	68	1.00	5.00	4.3529	.78730
Valid N (listwise)	68				

Reliability

***** Method 1 (space saver) will be used for this analysis *****

—

RELIABILITY ANALYSIS - SCALE (ALPHA)

Reliability Coefficients

N of Cases = 68.0 N of Items = 7

Alpha = .8603

Reliability

***** Method 1 (space saver) will be used for this analysis *****

—

RELIABILITY ANALYSIS - SCALE (ALPHA)

Reliability Coefficients

N of Cases = 68.0 N of Items = 19

Alpha = .8755

4- تحليل الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة:

Frequencies

Statistics

		المؤهل	التخصص	الخبرة	الشهادات
N	Valid	68	68	68	68
	Missing	0	0	0	0

Frequency Table

المؤهل

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	51	75.0	75.0	75.0
	2.00	13	19.1	19.1	94.1
	3.00	4	5.9	5.9	100.0
	Total	68	100.0	100.0	

التخصص

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	21	30.9	30.9	30.9
	2.00	11	16.2	16.2	47.1
	3.00	14	20.6	20.6	67.6
	4.00	22	32.4	32.4	100.0
	Total	68	100.0	100.0	

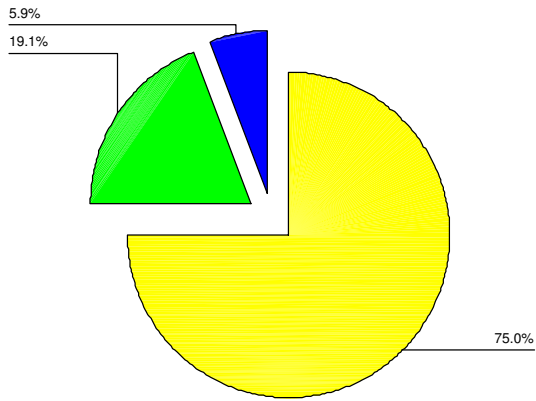
الخبرة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	5	7.4	7.4	7.4
	2.00	21	30.9	30.9	38.2
	3.00	35	51.5	51.5	89.7
	4.00	7	10.3	10.3	100.0
	Total	68	100.0	100.0	

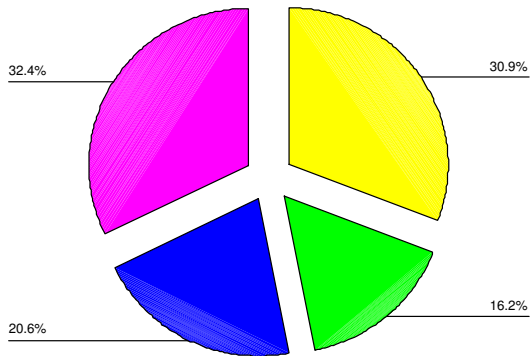
الشهادات

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	.00	36	52.9	52.9	52.9
	1.00	3	4.4	4.4	57.4
	2.00	19	27.9	27.9	85.3
	3.00	7	10.3	10.3	95.6
	4.00	3	4.4	4.4	100.0
	Total	68	100.0	100.0	

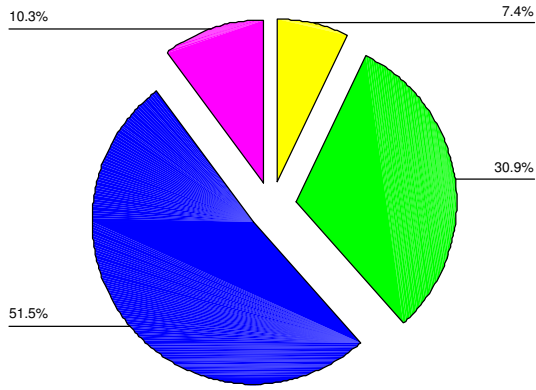
Graph 1 المؤهل العلمي



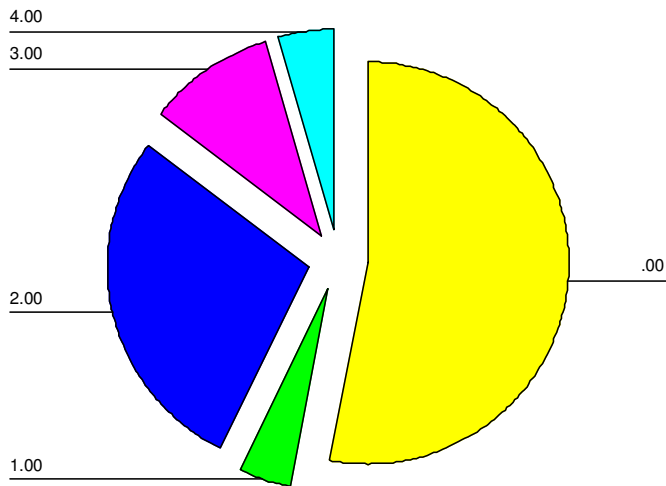
Graph 2 التخصص



Graph 3 الخبرة



Graph 4 الشهادات المهنية



5- الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية:

Descriptives 1**Descriptive Statistics**

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
A1	28	4.00	5.00	4.5714	.50395
A2	28	4.00	5.00	4.5357	.50787
A3	28	4.00	5.00	4.5000	.50918
A4	28	4.00	5.00	4.5000	.50918
A5	28	3.00	5.00	4.5357	.57620
A6	28	4.00	5.00	4.5357	.50787
Valid N (listwise)	28				

Descriptives 2**Descriptive Statistics**

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
A1	19	3.00	5.00	4.4737	.61178
A2	19	3.00	5.00	4.3158	.58239
A3	19	3.00	5.00	4.2105	.63060
A4	19	3.00	5.00	4.3158	.67104
A5	19	3.00	5.00	4.0526	.77986
A6	19	2.00	5.00	3.8421	.95819
Valid N (listwise)	19				

Descriptives 3**Descriptive Statistics**

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
A1	21	4.00	5.00	4.6667	.48305
A2	21	3.00	5.00	4.7143	.56061
A3	21	3.00	5.00	4.2857	.64365
A4	21	4.00	5.00	4.7619	.43644
A5	21	4.00	5.00	4.5714	.50709
A6	21	3.00	5.00	4.2381	.62488
Valid N (listwise)	21				

Descriptives 1

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
B1	28	4.00	5.00	4.6786	.47559
B2	28	4.00	5.00	4.8214	.39002
B3	28	3.00	5.00	4.3929	.56695
B4	28	3.00	5.00	4.5357	.63725
B5	28	4.00	5.00	4.5357	.50787
B6	28	4.00	5.00	4.3929	.49735
Valid N (listwise)	28				

Descriptives 2

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
B1	19	3.00	5.00	4.3158	.58239
B2	19	2.00	5.00	4.2105	.71328
B3	19	3.00	5.00	3.7368	.80568
B4	19	2.00	5.00	4.0000	.88192
B5	19	3.00	5.00	4.0000	.74536
B6	19	2.00	5.00	3.7368	.93346
Valid N (listwise)	19				

Descriptives 3

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
B1	21	4.00	5.00	4.7143	.46291
B2	21	4.00	5.00	4.8095	.40237
B3	21	3.00	5.00	4.4762	.60159
B4	21	3.00	5.00	4.3333	.79582
B5	21	2.00	5.00	4.2857	.84515
B6	21	4.00	5.00	4.5714	.50709
Valid N (listwise)	21				

Descriptives1

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
C1	28	3.00	5.00	4.5714	.57275
C2	28	4.00	5.00	4.4643	.50787
C3	28	3.00	5.00	4.3571	.62148
C4	28	3.00	5.00	4.3929	.56695
C5	28	3.00	5.00	4.3929	.56695
C6	28	3.00	5.00	4.1071	.68526
C7	28	4.00	5.00	4.5357	.50787
Valid N (listwise)	28				

Descriptives 2

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
C1	19	1.00	5.00	4.0526	1.02598
C2	19	2.00	5.00	4.2632	.80568
C3	19	2.00	5.00	4.0526	.91127
C4	19	2.00	5.00	4.0000	.74536
C5	19	2.00	5.00	4.1579	.83421
C6	19	1.00	5.00	3.5263	1.17229
C7	19	1.00	5.00	3.8947	1.10024
Valid N (listwise)	19				

Descriptives 3

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
C1	21	3.00	5.00	4.7619	.53896
C2	21	4.00	5.00	4.7619	.43644
C3	21	4.00	5.00	4.8571	.35857
C4	21	3.00	5.00	4.5714	.59761
C5	21	4.00	5.00	4.9048	.30079
C6	21	3.00	5.00	4.2857	.78376
C7	21	3.00	5.00	4.5238	.60159
Valid N (listwise)	21				

Descriptives

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
A1	68	3.00	5.00	4.5735	.52735
A2	68	3.00	5.00	4.5294	.55907
A3	68	3.00	5.00	4.3529	.59261
A4	68	3.00	5.00	4.5294	.55907
A5	68	3.00	5.00	4.4118	.65187
A6	68	2.00	5.00	4.2500	.74061
Valid N (listwise)	68				

6- إختبار Person للعلاقات الارتباطية

Correlations

Descriptive Statistics

	Mean	Std. Deviation	N
IND1	4.4412	.39247	68
IND2	4.3946	.46867	68

Correlations

		IND1	IND2
IND1	Pearson Correlation	1	.653**
	Sig. (2-tailed)	.	.000
	N	68	68
IND2	Pearson Correlation	.653**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.
	N	68	68

** . Correlation is significant at the 0.01 level

7- إختبار T-Test لإختبار الفرضيات (Ho1, Ho2, Ho3)

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
IND1	68	4.4412	.39247	.04759
IND2	68	4.3946	.46867	.05684
IND3	68	4.3697	.54313	.06586

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
IND1	30.281	67	.000	1.4412	1.3462	1.5362
IND2	24.538	67	.000	1.3946	1.2812	1.5081
IND3	20.796	67	.000	1.3697	1.2383	1.5012

8- إختبار Person لإختبار الفرضية (Ho4)

Correlations

Descriptive Statistics

	Mean	Std. Deviation	N
IND1	4.4412	.39247	68
IND2	4.3946	.46867	68

Correlations

		IND1	IND2
IND1	Pearson Correlation	1	.653**
	Sig. (2-tailed)	.	.000
	N	68	68
IND2	Pearson Correlation	.653**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.
	N	68	68

** . Correlation is significant at the 0.01 level

ملحق رقم (3) قائمة المقابلات الشخصية

الرقم	الإسم	جهة العمل
1	السيد برهان عكروش	مراقب الشركات العام
2	السيد رمزي نزهة	عضو هيئة مكافحة الفساد
3	السيد مصطفى البراري	رئيس ديوان المحاسبة الأردني
4	السيد أحمد القواسمي	عضو في جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين
5	السيد هشام أبو حشيش	عضو في جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين
6	السيد رائد الرامي	عضو في جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين
7	المحامي ناصر حسين	متخصص في المقاضاة بأعمال الشركات المساهمة العامة في الأردن
8	المحامي محمد هياجنة	متخصص في المقاضاة بأعمال الشركات المساهمة العامة في الأردن
9	الدكتور محمد الخصاونة	رئيس دائرة المعلومات والتحقيق - هيئة مكافحة الفساد

ملحق رقم (4) قائمة مفصلة بأعداد أفراد العينة

الرقم	الفئة	العدد	المجموع
1	المساهمون وأصحاب المصالح	8	28
		9	
		11	
2	مدققي الحسابات الخارجيين المتخصصين بأعمال الشركات المساهمة العامة	19	19
3	الأطراف الأخرى ذات الصلة	رئيس ديوان المحاسبة الأردني	1
		القضاة والمحامين المتخصصين بالمقاضاة في أعمال الشركات المساهمة العامة الأردنية	10
		أعضاء هيئة مكافحة الفساد	6
		دائرة مراقبة الشركات	4